جامعة 8 ماي 1945 – قالمة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

عنوان المذكرة:

اسهامات الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية

1962-1945

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- بوخناف شيماء
- جمام سوسن

إشراف الأستاذة:

د. بولجويجة سعاد

لجنة المناقشة:

بوشارب سلوى	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
بولجويجة سعاد	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
فركوس ياسر	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الشكر والعرفان

«وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون»

سورة التوبة الآية 105.

لما كان من الواجب والعرفان بالجميل لباذليه، فإنه يغيب لنا أن نسجل هذا لأصحاب الفضل فضله وهو الله تعالى قبل كل شيء. فله الشكر والحمد أولا وأخيرا فهو الذي ألهمنا الصبر وأعاننا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة.

إذا كان لابد من الإعتراف لذوي الفضل بفضلهم فإننا نعرب عن شكرنا وتقديرنا للأستاذة الفاضلة الدكتورة «**بولجويجة سعاد**» التي تابعت خطوات هذا العمل وأمدتنا بتوجيهات ونصائح علمية ساعدتنا في تنوير الطريق أمام هذا البحث العلمي.

كما نقدم شكرنا للأستاذة «**بوشاربة سلوى**» التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها

كما لا يفوتنا أن نشكر اللجنة الفاضلة التي ستشرف على مناقشة هاته المذكرة

كما لا يسعنا أن نتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذة قسم التاريخ بجامعة قالمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

عمال وعاملات المتحف الوطني للمجاهد بقالمة.

موظفي وموظفات مكتبة كلية الآداب واللغات بقالمة.

الإهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى: «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا» سورة الاسراء الآية 24.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أشكر الله عز وجل الذي أنار لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة في إنجاز هذا البحث إيمانا مني بمكانة الوالدين عند الله سبحانه وتعالى، وإجلالا وتقديرا لوالدي الكريمين أهدي هذا العمل إلى منبع الحنان ورمز الحب وبلسم الشفاء إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أمي الغالية «يمينة» حفظك الله ورعاك وجعل جنة الفردوس مثواك

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وعلمني العطاء دون انتظار والدي الغالي «الشريف» أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

إلى من سهرت بجانبي وتحملت مشقة وأعباء انشغالي بهذه الدراسة وكانت لي نعم السند والعون أختي الكبرى «درصاف»

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة وسندي في الحياة ومن شاركوني اللحظات السعيدة والحزينة إخوتي: ريم، مهدي، شيراز

إلى من تقاسمت معها هذا العمل المتواضع صديقتي العزيزة والغالية «سوسن»

إلى كل من تجمعني بهم صلة القرابة وساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو بدعوة صالحة أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شيماء

الإهداء

بداية أحمد الله على توفيقه لي لإتمام هذا العمل والذي مر بالكثير من العوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل الله وأقدم إهداء:

إلى المرأة العظيمة التي ساندتني في صلاتها ودعائها وتشاركني أفراحي وأحزاني التي طالما نظرت لعينيها لأستمد منها قوتي لإكمال مسيرتي العلمية وأروع إمرأة في الوجود أمي الحبيبة .

إلى قدوتي أبي العزيز والغالي الذي ساندني في طريق العلم والمعرفة أتمنى له دوام الصحة والعافية .

إلى سندي العظيم قوتي وضلعي الثابت الذي لايميل أخي أمين غلام الله حفظك الله ورعاك.

إلى نصف ابتسامتي ونصف حياتي وأجمل أخت التي تحملتني في كل حالتي شيماء وفقك الله إلى أعلى و أرقى المراتب.

إلى الرجل العظيم التي ضحكته لاتنسى وملامحه لاتغيب عن البال وحديثه الذي اشتقنا لسماعه رحمك الله ياجدي وأسكنك الله فسيح جناته.

سوسن

قائمة المختصرات:

م	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
تر	ترجمة
دس	دون سنة
ط خ	طبعة خاصة
ح ع 2	الحرب العالمية الثانية
P	Page

مقدمـــة

تعد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية والدولية، جاءت هذه المنظمة نتيجة لعدة ظروف أهمها فشل العديد من المحاولات العربية لتحقيق الوحدة بينهم خلال الحرب العالمية الأولى وانتشار النشاط التحرري في الوطن العربي الذي كان خاضعا لثقل الاستعمار الأجنبي.

تم الإعلان عن تأسيسها في 22مارس 1945بالتزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبرز دور الجامعة العربية في العمل على حل النزاعات وإزالة التنافر بين الدول العربية عن طريق تعزيز روابط التقارب والتواصل بينهم وتحقيق الوحدة السياسية العربية لمواجهة الاستعمار الغربي في الوطن العربي.

ولم يتوقف دورها عند هذا الحد بل امتد إلى دعم حركات التحرر العربية وأهمها القضية الجزائرية التي حظيت باهتمام الجامعة العربية مستندة في ذلك إلى ميثاقها القائم على ضرورة الدفاع عن جميع القضايا العربية العادلة.

أهمية الدراسة:

الوقوف على أهم المظاهر التي اتخذتها الجامعة العربية والدول المنطوية تحت لوائها لدعم القضية الجزائرية والتعرف على مدى مساهمة الجامعة العربية في طرح القضية الجزائرية في المنتديات الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من عدة أسباب دفعتنا لإختياره من بينها:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص.
- يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي لازالت تجذب نحوها الدارسين من أجل التعمق في جوانبه المختلفة.

• كما لم ينل هذا الموضوع حظه من الدراسة بتمعن وتعمق فجاءت تلك الأعمال في شكل إسهامات عامة ولم ترقى في اعتقادنا إلى مستوى البحث العلمي المتعمق.

- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بمسائل الدعم ومدى أهميتها في حيوية النشاط الثوري.
- الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت الثورة مع التركيز على أهم القواعد الخلفية للثورة خارج إطارها الإقليمي من خلال رصد الدول التي لعبت دورا بارزا في مد العون للثورة الجزائرية.

الإشكالية:

ومن هنا تتمحور إشكالية الموضوع: ما هو الدور التاريخي الذي لعبته جامعة الدول العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1945وهو تاريخ تأسيسها إلى غاية 1962وهو تاريخ استقلال الجزائر؟

ولتغطية كل جوانب الموضوع والتي لم تظهر في الإشكالية نطرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم الظروف والملابسات التي ساهمت في نشأة الجامعة العربية؟
- ماهي أشكال دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية؟
- كيف كانت مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية؟
- ما مدى مساهمة جامعة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية؟

حدود الدراسة:

يمكن تحديد الإطار المكاني للموضوع إلى مصر باعتبارها مقر الجامعة العربية والجزائر. في حين يرجع الإطار الزماني محدد في الفترة ما بين﴿1945-1962﴾وهذه المرحلة بطبيعة الحال مرحلة مليئة بمختلف الأحداث والوقائع.

مناهج الدراسة:

وللإجابة على تساؤلات الإشكالية اتبعنا المناهج العلمية التي تفرضها طبيعة الموضوع وهي:

المنهج التاريخي الذي اعتمدناه كمنهج محوري بحكم التخصص ولطبيعة الدراسة التاريخية.

المنهج الوصفي اعتمدنا عليه في عرض ووصف مختلف الأحداث التاريخية والمواقف الدولية ووضعها حسب ترتيبها وتسلسلها الزمني.

المنهج التحليلي وظفناه في استخلاص بعض النتائج.

خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة وملاحق تتصل بالعرض اتصالا وثيقا بالمتن من شأنها أن توضح أكثر بعض القضايا التاريخية التي لم يستوعبها المتن لأسباب منهجية وفهرس.

حيث خصص الفصل التمهيدي المعنون تحت نبذة عن جامعة الدول العربية للحديث عن فكرة انشاء الجامعة العربية التي مرت بالعديد من المراحل والمتمثلة في مرحلة الوحدة والمشاورات ومن ثم مرحلة القيام. ثم تطرقنا إلى التعرف على الجامعة العربية كمنظمة إقليمية وأهدافها ومبادئها وأهم فروعها، تلتها العضوية الأصلية والمكتسبة في الجامعة العربية وشروطها وعوارضها.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مظاهر دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية حيث اندرجت تحته ثلاثة عناصر متمثلة في الدعم السياسي، المادي والعسكري، المعنوي إذ أن الهيمنة الفرنسية وحصارها المضروب على الجزائر لمحاولة عزلها عن انتمائها العربي لم تمنع الجامعة العربية والدول العربية المنطوية تحت لوائها من دعم القضية الجزائرية خاصة بعد مجازر 08ماي 1945حيث كانت الجامعة والدول العربية السند الأساسي للثورة الجزائرية.

وفي الفصل الثالث والأخير اختص بدراسة جهود الجامعة العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية حيث تناولنا فيه مؤتمر باندونغ الذي يعتبر أول فرصة واسعة لطرح القضية الجزائرية على المستوى الدولي، حيث شارك فيه الوفد الجزائري كعضو ملاحظ تلته الأمم المتحدة وبحكم دراستنا ركزنا على الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء من أجل إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية ثم تطرقنا إلى أهم المؤتمرات العربية التي نظمتها الجامعة العربية منها مؤتمر شتورة24أوت1960، مؤتمر الدار البيضاء1960،مؤتمر وزارة خارجية الدول

العربية، إضافة إلى اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك في جوان1961بالقاهرة ومدى تأثير هذه القرارات على القضية الجزائرية.

وختمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها وهي عبارة عن إجابات حول تساؤلات إشكالية الموضوع.

المصادر والمراجع والدراسات السابقة:

اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع على مجموعة من المصادر منها:

جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني إبان الثورة التي كانت تسجل الأحداث التي تجري أي أنها كانت بمثابة السجل اليومي.

كتاب حياة كفاح الجزء الثالث لأحمد توفيق المدني الذي كان له دور في كسب الدعم السياسي والمادي والعسكري والمعنوي والذي ساعدنا في إبراز أشكال الدعم المقدمة للثورة الجزائرية.

كتاب ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر لمولود بلقاسم نايت بلقاسم حيث أفادنا في إبراز مواقف الدول العربية على الثورة التحريرية الكبرى.

كتاب القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، لمحمد علوان الذي مكننا من التعرف على مجريات دورات الأمم المتحدة.

أما المراجع اعتمدنا على: كتاب بشير سعدوني الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي الجزء الأول والثاني الذي أفادنا في معرفة دور الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والمؤتمرات العربية.

عمار بن سلطان الدعم العربي للثورة الجزائرية حيث تناول دعم العديد من الدول العربية للثورة الجزائرية.

إسماعيل دبش السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، والذي تناول صدى الثورة الجزائرية خاصة في العراق، مصر، المملكة العربية السعودية وأشكال الدعم المقدمة للثورة الجزائرية.

سهيل حسن الفتلاوي جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة والذي أعطانا فكرة عن المنظمة الإقليمية وأهم المبادئ التي ترتكز عليها جامعة الدول العربية.

كما حظيت جامعة الدول العربية ببحوث ودراسات سابقة والتي قام بها: أحمد أحمد صالح العرامي دور الجامعة العربية في استقلال المغرب العربي 1945-1962رسالة دكتوراه والتي أفادتنا في رصد إسهامات الجامعة العربية في مؤتمر باندونغ.

وقد استفدنا كذلك من عدد من المقالات في مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية خاصة ما كتبته سعاد بولجويجة إسهامات الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية 1945-1962هذه الدراسة التي أمدتنا بمعلومات مهمة عالجت بعض جوانب الموضوع.

الصعوبات:

- واجهتنا بعض الصعوبات في جمع مادة الفصل الثالث لأنها قليلة وإن وجدت فهي تتكلم عن الموضوع بشكل سطحي.
- قلة الكتب المتخصصة في الموضوع على مستوى مكتبة القسم.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في هذا العمل كمساهمة منا في معالجة جانبا تاريخيا، كما نتمنى أن يكون عند حسن ظن أستاذتنا وحتى الذين يطلعون عليه.

الفصل التمهيدي:

نبذة عن جامعة الدول العربية

يعود شعار الوحدة العربية إلى نهايات القرن التاسع عشر واستمر حتى القرن العشرين. فقد كانت تحمل هذه الوحدة في طياتها خلق دوله عربية واحدة حتى تتمكن من توظيف مواردها الضخمة في وضع الأمة وتضعها في مقدمات الدول المتقدمة، وتزيل التخلف الحاصل في الدول العربية سواء في الميدان الاقتصادي أو العلمي مع ضرورة التأكيد على أن هذه الوحدة ستمكن الأمة العربية من مواجهة المشاريع الاستعمارية الخارجية المتمثلة في الاستعمار والمشروع الصهيوني بغية التحرر والاستقلال.

أولا: فكرة انشاء الجامعة العربية

قبل التطرق إلى فكرة إنشاء الجامعة العربية لابد من الحديث عن الوضع العربي الذي سبق ظهور هذه المنظمة. والتي نذكر بعضا منه: شهدت الدول العربية تمزق وضياع وكفاح وانتفاضات شعبية، مثل: انتفاضة مصر ضد الاحتلال البريطاني 1935، قيام سوريا بانتفاضة هي الأخرى والتي كانت في 1936 ضد الاحتلال الفرنسي اشد من التي سبقتها. [1]

كما سيطرت بريطانيا على كل من مصر والعراق وشرق الأردن وفلسطين، أما فرنسا والتي سيطرت على سوريا ولبنان، كما شهد تاريخ كل من سوريا والعراق وفلسطين في 1936 انعطاف كبيرا.[2]

ولدت هذه الفكرة نتيجة الصراع ضد الاستعماريين وفي سبيل الاستقلال القومي وكذلك قرب الشعوب العربية بعضها البعض. فقد لعبت وحدتهم دورا كبيرا في سبيل كفاحهم من أجل الاستقلال، وحضت بالقبول من طرف جماهير الشعب. فهي تهدف إلى تأييد كل القوى التقدمية والديمقراطية وليست لرفع دولة عربية على دولة أخرى.[3]

تعتبر الوحدة العربية هدف أساسي للحركة القومية العربية ومطلب جماهيري من أجل تحقيق الاستقلال لمعظم الأقطار العربية والهدف الأسمى لإنشاء الجامعة،[4] فظهور هذه الفكرة كان في مرحلة ما بين الحربين حيث

[1] عصام بن نكاع، إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص25.

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، ط1، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص28.

[3] عصمت سيف الدولة، أسس الوحدة العربية، د ط، مطبعة عبده، القاهرة، دس، ص19.

[4] منيف الرزاز، الوحدة العربية هل لها من سبيل، د ط، منشورات الطليعة العربية، تونس، 1989، ص2.

شهد الوطن العربي تحديا سياسيا وأنثروبولوجيا لهويته القومية لجغرافيته البشرية وبالتحديد بعد ح.ع.2 وذلك لتدخل القوة الجماهيرية التي كانت على وعي ودراية بالخطر الاستعماري عليها.[1]

فقد كان أول من نادى بالوحدة نوري السعيد[2] من أول لحظة والسبب تعريفه الشعوب العربية، فهو لم يكن عميل لبريطانيا يحقق لها السيطرة ويحافظ لها على مناطق النفوذ. فقد وقف يحاربون من أجل حياتهم وحرياتهم رافضين خدمة أهداف الاستعمار تحت شعار التضامن العربي.[3]

ومن العوامل التي أدت إلى البحث عن الوحدة هي:

- اقتصاديات الأقطار العربية التي كانت تعاني الضعف والذي أثر على غياب المنتجات في الأسواق الرائجة. فمثلا نجد مصر أنها تستهلك السكر الإيطالي أو الأمريكي بدل المصري وبذلك فهي تعيش عيشا اقتصاديا غير طبيعي.[4]
- ارتباط الأمن المصري بالأمن السوري من خلال التفاعل بين الشعبين في معارك الاستقلال.
- وجود تفاعل قومي بين القطرين والذي جعل من ذلك عنصر فاعل في الساحة السياسية وأبرز مثال عن ذلك معركة حلف بغداد أوائل 1959
- وفي أكتوبر1955 تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين القطرين في المجالين الاقتصادي والعسكري.
- ثورة جويلية 1952 والتي كانت فاتحة لعهد جديد بين القطرين.
- توقيع كل من الحكومتين المصرية والسورية في دمشق في مارس 1955 على بيان مشترك والذي تم فيه تحديد أسس التعاون بين القطرين في مجال السياسة الخارجية.[5]

[1] عبد العزيز الدوري وآخرون، الوحدة العربية تجاربيها وتوقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 92.

[2] نوري السعيد: ولد نوري السعيد في بغداد في 1888 في منطقة تبتت الكاوور وكان سعيد بن صالح والده موظفا في دائرة الأوقاف في بغداد في العهد العثماني، وله شقيقان مصطفى وغناوي. وكان متحفظا في اتصالاته بالموظفين الإداريين الأتراك، ينظر: محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)،2005، ص20.

[3] عبد العزيز الدوري وآخرون، المرجع السابق، ص92.

[4] يوسف هيكل، نحو الوحدة العربية، د ط، دار المعارف، مصر، 1945، ص37.

[5] عبد العزيز الدوري وآخرون، المرجع السابق، ص207.

إن اتحاد أقطار المغرب العربي كان من أجل تعزيز عوامل التقارب مع أقطار المشرق والتفاعل معها باتجاه الوحدة العربية الشاملة، [1]وأن الدعوة إليها يكمن في مبدأ ومصلحة في آن واحد والذي يتمثل في أن العرب تربطهم روابط كثيرة تجعلهم أمة واحدة والمتمثلة في اللغة والتاريخ المشترك والثقافة.[2]

ففي 24 فيفري 1943، صرح وزير خارجية بريطانيا العظمى في مجلس العموم البريطاني بشأن الوحدة العربية قائلا: " إن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز وحدتهم الاقتصادية أو السياسية، ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا المشروع يجب أن تكون من العرب أنفسهم..." [3]

ومن بين البوادر الأولى لهذه الوحدة نجد الملك فيصل[4]؛ أعظم قائد عربي كرس حياته من أجل قضية الوحدة والذي سارت على خطاه الحكومات العراقية لتحقيقها في جميع الأقطار[5]. وإن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة من قبل، وفكرة إقامة تنظيم عربي واحد يلم شمل الدول العربية لم تتضح معالمها إلا خلال ح.ع.2 وذلك بظهور جملة من المتغيرات العربية والإقليمية والدولية. [6]

تعتبر مصر أكثر البلدان العربية قيادة للعرب فهي التي احتضنت العروبة وانبعثت فيها حضارتها فلهذا تم ترشيحها لتكون قائدة ومتزعمة للوحدة العربية.[7]وفي 1942 قامت مصر بحركة ترمي إلى تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والسهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها، كما تأسس في 25 ماي 1942 نادي الاتحاد العربي بالقاهرة.[8]

---

[1] عثمان السعيد، قضية الوحدة العربية في فكر الأستاذ ميشيل عفلق، د ط، منشورات الطليعة، تونس ،1993، ص22.

[2] سعدون حمادي، القومية والوحدة العربية سألني سائل فأجبت، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994-2000، ص13.

[3] يوسف هيكل، المرجع السابق، ص56.

[4] الملك فيصل: في 2 ماي 1935 ولد فيصل الثاني الابن الوحيد لوالده الملك غازي بن الملك فيصل الأول والدته الملكة عالية بن الملك علي. تم تنصيبه على العراق وهو في عمر 14 وعين عبد الإله وصيا عليه بحكم عدم بلوغه السن القانوني، ينظر: طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 _ 1958آخر ملوك العراق، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، سوريا،2011، ص12.

[5] يوسف هيكل، المرجع السابق، ص97.

[6] سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، ط1، دار الحامد، عمان، 2011، ص48.

[7] أحمد سعودي، هاجس الوحدة العربية ومقتضياتها في أدب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة مقامات، م4، ع2، 2020، ص20.

[8] يوسف هيكل، المرجع السابق، ص96.

1.مرحلة المشاورات:

بعد تفوق بريطانيا في الحرب العالمية الثانية على دول المحور اغتنم العرب هذه الفرصة في تحقيق مسألة الوحدة وبدأت الدبلوماسية العراقية في زيادة نشاطها ورأت بذلك خطوة أولى من أجل تحقيق هذا المطلب وتمت دعوة الكولونيل الذي تباحث مع نوري السعيد بشأن الوحدة لكنه رفض ذلك نتيجة الحواجز العرقية والطائفية ونظام الحكم. [1]

في 1 ماي 1941 فترة حركة رشيد عالي الكيلاني[2] صرح وزير خارجية بريطانيا حول قضية الوحدة قائلا:" إن كثير من مفكري العرب يرجون درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن... يبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية وكذلك السياسية أيضا «، وحكومة جلالته (بريطانيا) سوف تبذل تأييدها التام من أية خطة فتلقى موافقة عامة.[3]

بعد التصريح الذي صرحه أنتوني إيدن 29 ماي 1941 [4]جعل من الأمير عبد الله يصبح خطوة هامة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى[5] وعلى هذا الأساس تقدم مجلس الوزراء في جويلية 1941 باقتراح تحقيق الوحدة السورية.

فقد بدأ نشاط عبد الله بمشروع سوريا الكبرى في محاولة استغلال العرب والتودد إلى بريطانيا فقد عرض عليها خطة تنفيذه كأداة لتهدئة القضية الفلسطينية والى استقرار المنطقة العربية ومن جهة أخرى عمل على التقرب من السوريين لكسب التعاطف والمودة من اجل الحصول على التأييد.[6]

---

[1] عصام بن نكاع، المرجع السابق، ص43.

[2] رشيد عالي الكيلاني: قام بتطوير علاقات العراق مع القوى العالمية وذلك بعمل صفقة لزيادة التبادل التجاري مع الو.م.أ، عمل أيضا على تفويض المقاطعة البريطانية من خلال نجاحه في عمل صفقات لبيع القطن وشراء السلاح من إيطاليا، ينظر: كريم فخري، ذاكرة عراقية رشيد عالي الكيلاني قاد انتفاضة 1941 بروح سياسية وليست ثورية، مجلة ذاكرة عراقية، ع1360، الثلاثاء 4نوفمبر 2008، ص11.

[3] نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، د ط، بيروت (لبنان)، د س، ص88.

[4] نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سوريا الكبرى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت (لبنان)، 2010، ص83.

[5] مشروع سوريا الكبرى: يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الاتحاد بين شرق الأردن وسوريا الحالية وتكوين دولة واحدة وخلق ارتباط بين الدولة الجديدة والعراق وإجبار لبنان على الاندماج، ينظر: راشد البراوى، مشروع سوريا الكبرى، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1947، ص11.

[6] نجلاء سعيد مكاوي، المرجع السابق، ص80.

أما عن رد الحكومة البريطانية.[1] على قرار مجلس الوزراء[2] فقد قدمت مذكرة من المعتمد البريطاني إلى الأمير عبد الله تحذره من إجراء أي تقارب أو اتصال مباشر مع الحكومة السورية واعتبرت مسألة وحدة سوريا الكبرى مسألة عربيه لا يحق التدخل فيها مباشرة.[3]

رغم فشل الأمير عبد الله في إقناع الحكومة البريطانية حول مشروع سوريا الكبرى لكنه استمر في نشاطه من أجل تحقيقه إلا أنه بقي يربط تصريح إيدن ودعوته إلى الوحدة العربية من جهة وتحقيق مشروع سوريا الكبرى من جهة أخرى. [4]

ومما سبق ذكره نجد أن موقف مصر من مشروع الأمير عبد الله أنها كانت لا تنظر بعين العطف إلى المشروع المقترح وهدفه هو إنشاء كتلة شرقية بزعامة تركيا واستخدامه سيحدث الضغط السياسي والاقتصادي القطر المصري في المستقبل.[5]

أما عن موقف المملكة السعودية فقد عارضت هي الأخرى عليه.[6] في نوفمبر 1943 من أجل الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة لهذا المشروع غير أن الموقف الأمريكي لم يحدد اتجاهه لوجود البريطاني في الأردن ورد معظم الشعب السوري أيضا عليه (مشروع سوريا الكبرى) بالرفض ورأوا في ذلك انكماش سوريا في حدودها الحالية يقلل من قدرها ويعرقل تقدمها سياسيا عسكريا.[7]

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد أن رئيس الوزراء العراقي تفاعل هو أيضا حول تصريح إيدن فقد دعا هو الآخر إلى مشروع وحدي آخر له علاقة بمشروع سوريا. بعد وفاة الملك فيصل حمل نوري السعيد لواء الدعوة إلى

---

[1] رد الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء الأردني 1941/07/14 حضرة صاحب السمو الأمير عبد الله المعظم: يا صاحب السمو أتشرف بأن أشير إلى كتابي رقم 390 الذي وجهته إلى سموكم يوم 1941/07/8، ينظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001، ص107.

[2] قرار مجلس الوزراء الأردني رقم 337 لتحقيق الوحدة السورية 1941/7/1 نظر المجلس حول الوضع السياسي الحاضر وقرر باتفاق الآراء حول عرض ما يأتي على حضرة صاحب السمو الملكي أمير البلاد أن التصريح البريطاني الأخير على لسان المستر إيدن، ينظر: يوسف خوري، المرجع نفسه، ص106.

[3] نجلاء سعيد مكاوي، المرجع السابق، ص83

[4] المرجع نفسه، ص85.

[5] راشد البراوى، المرجع السابق، ص62.

[6] المرجع نفسه، ص65.

[7] محمد علي حلة، موقف الو م أ من الوحدة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014، ص140.

الهلال الخصيب[1]، وتعاون مع الأمير عبد الله[2]. أطلق عليه الكتاب الأزرق وهو مذكرة بعث بها نوري السعيد إلى ريتشارد كيسي وزير الدولة البريطاني لمنطقة الشرق الأوسط في القاهرة.[3]

واصل نوري السعيد نشاطه من خلال قيامه بالعديد من المباحث فقد بعث مذكرة أخرى في 17 جانفي 1943 إلى وزير الخارجية البريطاني في مصر حول القضية العربية ومجموعة من الاقتراحات فكان من مضامينها وضع التفسيرات لحل المشاكل التي تواجه الدول العربية وحلولها.[4]

كما أجرى مباحثات أخرى مع رئيس سوريا ولبنان والتي أبانت عن اتجاهين رسميين نحو الوحدة العربية؛ الأول يدعو إلى تنفيذ مشروع سوريا الكبرى والذي يمثل الهاشميون وأنصارهم والثاني البرجوازية السورية التي رفضت الوحدة الضيقة ودعت إلى وحدة أوسع.[5]

قامت الدول العربية لتوجيه الدعوة إلى كل من العراق وشرق الأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن لعقد اجتماع لممثلي الدول من اجل تبادل الآراء حول الوحدة ونجد أيضا انه تم دعوة غرب فلسطين.[6]

جرت المشاورات بين هذه الدول على مراحل فالمرحلة الأولى كانت بين الوفدين المصري والعراقي والثانية بين الوفدين المصري والأردني والثالثة بين المصري والسوري والرابعة بين المصري والسعودي وفي الأخير الأردني.[7]

وفي 12جويلية 1944 وجه مصطفى باشا النحاس[8] دعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في

---

[1] الهلال الخصيب: تبناه نوري السعيد وهو اتحاد العراق مع سوريا. تم وضعه من طرف الملك فيصل الأول 1931 وأيده نوري السعيد، ينظر: إبراهيم فاعور الشرعة، مشروع الهلال الخصيب في فكر نوري السعيد، مجلة المنار، م16، ع23،5أوت 2009، ص179.

[2] نجلاء السعيد، المرجع السابق، ص90.

[3] جميل عارف، الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية، ط1، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1995، ص9.

[4] إبراهيم فاعور الشرعة، المرجع السابق، ص186.

[5] مكسيم رودنسون وآخرون، الأمة والمسألة القومية والوحدة العربية الماركسية، ط1، دار الحقيقة، بيروت،1971.

[6] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص36.

[7] مهند محمد الأسطل، جامعة الدول العربية فكرة بريطانية، موقعwww.almayadeen.net، أطلع عليه يوم 2023/03/21 على الساعة 19:07.

[8] مصطفى باشا النحاس: ولد في مركز سمنود في1876/06/15. درس في مدرسة الحقوق بالقهارة فتخرج منها في جوان 1900. مارس المحاماة في المنصورة ثم عين سنة 1904 قاضيا بالمحاكم الأهلية. كان أول من وضع اللبنات الأساسية لتأسيس جامعة الدول العربية، ساند القضية الفلسطينية وقاوم مظاهر الاستعمار الجديد بعد ح.ع.2، ينظر: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، بيروت (لبنان)،1999ص94.

المشاورات التمهيدية من أجل إرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي والتي بدورها تتولى صيانة الاقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.[1]

2. مرحلة قيام جامعة الدول العربية:

بعد إجراء العديد من المشاورات الثنائية بين مصر من جهة وممثلي العراق وسوريا ولبنان والمملكة السعودية والأردن واليمن من جهة أخرى، فقد نتج عنها ظهور اتجاهين حول الوحدة؛ الاتجاه الأول: الذي يدعو بالوحدة الإقليمية الفرعية أما الاتجاه الثاني الذي يريد أن تكون عامة وشاملة بمعنى تشمل جميع الدول العربية المستقلة، فكل اتجاه يتضمن وحدة فيدرالية بين الدول المعينة والآخر أن تكون وسط تحقق التعاون والتنسيق في جميع المجالات.[2]

وعلى هذا الأساس عملت كل من الدول العربية سالفة الذكر على إجراء العديد من الاجتماعات لإنشاء الاتحاد العربي المتمثل في الجامعة العربية.[3]

اجتمعت اللجنة التحضيرية في 19444/09/25 بالإسكندرية بحضور ممثلين من مصر ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وغرب فلسطين. وتم بذلك عقد ثماني جلسات متتالية. واستبعد في هذا الاجتماع فكرة الحكومة المركزية ومشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب. كما اقترح نوري سعيد تكوين مجلس اتحاد له سلطة تنفيذية وأن قراراته لا تنفذ إلا بالدول التي توافق عليها.

دامت اجتماعات اللجنة التحضيرية قرابة أسبوعين والتي كانت في قصر أنطونيادس بالإسكندرية وانتهت من مشاوراتها حول الوحدة العربية إلى إعداد صيغة أطلق عليها بروتوكول الإسكندرية.[4]

في 1944/10/07 خلصت مشاورات الوحدة العربية بتوقيع بروتوكول الإسكندرية من قبل رؤساء حكومات مصر وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان. أما عما احتوته الوثيقة الاتفاق على مبادئ الإنشاء والتسيير تم بذلك إقامة مراسيم توقيع البروتوكول بمقر إدارة جامعة الإسكندرية.[5]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص55.

[2] هبة محمد العيني وآخرون، المنظمات الدولية والإقليمية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص172.

[3] فواز موفق ذنون، جامعة الدول العربية الواقع والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م6، ع2، 23_2007/05/24، ص313.

[4] إبراهيم أحمد أبو القاسم، جامعة الدول العربية قراءة في التاريخ العربي المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، د.س، ص36.

[5] اليوبيل الذهبي، الوقائع الأساسية في مسيرة جامعة الدول العربية، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، د س، ص5.

وفي 1945/03/22 اجتمعت الدول العربية المتمثلة في العراق والسعودية ولبنان وسوريا وشرق الأردن في المؤتمر العربي. من أجل النظر حول مشروع ميثاق جامعة الدول العربية.[1] التي أعدته اللجنة التحضيرية. وبعدها وافقت المجموعة عليه وتمت المصادقة على الميثاق من قبل جميع الدول إلا اليمن والتي تأخرت في المصادقة حتى 1945/05/05 وأصبح ساري المفعول في 1945/05/11.

واستجوب الميثاق بأن تتألف جامعة الدول العربية من ثلاث هياكل مجلس الجامعة واللجان والأمانة.[2]

وحدد أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية فكانت في البداية تهدف إلى إلغاء طموحات الجماهير العربية وتطلعاتهم إلى الوحدة العربية وإرضاء بريطانيا التي كانت ترى في تلك الوحدة لخدمة مصالحها.[3]

أما جانب التسمية فقد اقترحت عدة تسميات حيث نرى سوريا أطلقت عليها التحالف العربي بينما العراق الاتحاد العربي، في حين الوفد المصري رأى أن اسم الجامعة العربية هو أكثر وضوحا وملائمة من حيث اللغة السياسية والتوافق مع أهداف الدول العربية.[4]

3. المعاهدات والاتفاقيات:

- بروتوكول الإسكندرية والذي تضمن المبادئ الرئيسية من جامعة الدول العربية والتي تضم الدول العربية المستقلة.[5]
- ميثاق جامعة الدول العربية والذي تضمن الهدف من إنشاء هذه الجامعة.[6]

---

[1] ميثاق الجامعة: تم اقتباس هذه التسمية من المشروع اللبناني فقد فضلت اللجنة الفرعية السياسية تسمية ميثاق الجامعة العربية التي وردت في مشروع العراق. فهذا الميثاق تعتمد عليه الجامعة ككيان قانوني أي بمعنى معاهدة دولية تخضع للقواعد والنظم المقررة في العرف والقانون الدولي العام، ينظر: أحمد موسى، ميثاق جامعة الدول العربية، د ط، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة،1948، ص21.

[2] فواز موفق ذنون، المرجع السابق، ص313.

[3] عصام بن نكاع، المرجع السابق، ص56.

[4] محمد محمدي، عبد الرحمان عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري1945_1952، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م6، ع 16 ،2018/12، ص24.

[5] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص68.

[6] غالب بن غلاب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية(الرياض)، 2010، ص22.

- المعاهدات الثقافية تم فيها حضور كل من ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الجمهورية السورية وملك العراق وملك المملكة العربية السعودية ورئيس الجمهورية اللبنانية وملك مصر وملك اليمن. من أجل توحيد اتجاهات دولهم وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية وزيادة التقارب الفكري.

وقد وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في 27 نوفمبر 1945 وتم توقيعها من قبل الجمهورية السورية ولبنان والعراق ومصر.[1]

ثانيا: المنظمة الإقليمية.

تمثل جامعة الدول العربية أداة للتعاون بين البلاد العربية، فقد كانت الوحدة العربية الأمل الكبير لدى أبناء ومفكري الوطن العربي.

فقد أنشئت للدفاع عن مصالح الدول العربية بصفة عامة وللدفاع عن مصالح المجتمع العربي من جهة أخرى.[2]

1.مفهوم جامعة الدول العربية:

تأسست جامعة الدول العربية في 1945/03/22 ووقع على ميثاقها سبع دول والمتمثلة في المملكة الأردنية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية المملكة المصرية والمملكة اليمنية.[3]

وأن جامعة الدول العربية عبارة عن اتحاد دولي يضم 22 دولة مهمتها تنسيق القضايا المشتركة بين هذه الدول ومن أهم قضاياها القضية الفلسطينية والتخلص من الدول الاستعمارية في الوطن العربي.[4]

فهي منظمة إقليمية تضم دول إقليمية المتمثلة في المجموعة العربية وتعمل وفق مبدأ التعاون الاختياري بين

[1] يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية1913 _1989، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1988_1990، ص250.

[2] غالب بن غلاب العتيبي، المرجع السابق، ص5.

[3] أبو خلدون ساطع الحصري، ثقافتنا في جامعة الدول العربية، ط خ، مركز دراسات الوحدة العربية1985، ص15.

[4] محمد جوارنا، تعريف جامعة الدول العربية، موقع:www.mawdoo3.com ، أطلع عليه يوم 2023/03/23، على الساعة 00:34.

أعضائها وأنها ليست قومية فوق الدول ولا تتمتع بسلطة إلزامية فوق الأعضاء. إنما هي بمثابة رابطة اتحادية اختيارية، رغم ذلك تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.[1]

ويقصد بالمنظمات الإقليمية أو المنظمة الإقليمية على أنها المكان الجغرافي وتشمل المنظمات التي تقع في قارة معينة: مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي.[2]

تعريف آخر هي منظمة معينة تكون مفتوحة أمام مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمرتبطة ببعضها من التضامن والمصالح والأهداف المشتركة.

وتجمع المنظمة الإقليمية بأنها مجموعة الدول المتباعدة جغرافيا لكن تربطها مصالح معينة.[3]

أيضا يرى البعض أن المنظمات الإقليمية هي التي تكون محدودة على مجموعة معينة من الدول وذلك حسب طبيعة الأهداف.[4]

تعتبر جامعة الدول العربية منظمة دولية إذ تضم عددا من الدول وهي منظمة حكومية أنشئت بموجب معاهدة دولية أطلق عليها تسمية ميثاق جامعة الدول العربية، تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة عن دول الأعضاء وهي منظمة إقليمية ليست عالمية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.[5]

2.أهدافها ومبادئها:

تضمن ميثاق الجامعة العربية الأهداف الصريحة والضمنية من إقامة هذه المنظمة، ونجد من الأهداف الصريحة المذكورة:

- توثيق الصلات بين دول الأعضاء وتحقيق التناسق في المجالات السياسية والفنية.
- تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا حسب نظام كل دولة سواء في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الثقافية...

[1] محمد محب، نشأة المنظمات الدولية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2021، ص24.
[2] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص258.
[3] عبد الحميد محمد الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، د ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1983، ص22.
[4] غالب بن غلاب العتبي، المرجع السابق، ص11.
[5] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص80.

- عدم اللجوء للقوة لحل النزاعات بيم الدول الأعضاء.[1]

أما عن الأهداف الضمنية فتكمن في:

- تحرير الوطن العربي الذي لم يتم ذكره بصراحة في الميثاق سواء في ديباجته أو في نصوصه، وأيضا حتى في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمت في 1950/06/17. والسبب في إغفال الميثاق عن هذا النص يرجع إلى أن الدول العربية التي قامت بتأسيس الجامعة لم تكن على دراية بالأبعاد الظاهرية للاستعمار، ولم تكن تتوقع الاستقلال. كما نجد أن بعض الدول العربية حتى قيام الجامعة كانت تحت السيطرة الأجنبية.
- اعتبار تحقيق الوحدة العربية هدف بعيد للمنظمة، وأن الجامعة العربية أنشئت من أجل تمتين العلاقات بين الدول العربية والحرص على دعم تلك الروابط باحترام استقلال تلك الدول.[2]

وتجدر الإشارة أن هذه الجامعة تقوم على المبادئ التالية:

- تحقيق الوحدة العربية ولهذا أنشئت جامعة الدول العربية فالغرض منها إنشاء اتحاد فيدرالي قوي قادر على قيادة الأمة العربية.
- تنسيق السياسة الخارجية لدول الأعضاء وذلك بتنسيق خططها السياسية من أجل تحقيق التعاون بينهما. وعلى هذا فإن الجامعة العربية بذلك تحقق الوحدة السياسية في العلاقات الدولية.
- صيانة استقلال الدول الأعضاء ويكون بالحفاظ على استقلال هذه الدول.
- صيانة سيادة الدول الأعضاء بحمايتها والنظر من شؤون البلدان العربية.
- النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها هناك لا يقتصر على دول الأعضاء بل يشمل سائر الدول العربية.[3]

3. الفروع الرئيسية لجامعة الدول العربية:

[1] محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، د ط الدار الجامعية، مصر(الإسكندرية)، د.س، ص476.
[2] المرجع نفسه، ص471.
[3] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص476.

يتكون البناء التنظيمي لجامعة الدول العربية من ستة مستويات تتمثل في مجلس الجامعة اللجان الدائمة والأمانة العامة ومجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة.[1]

1.3. مجلس الجامعة:

وهو الفرع الأساسي للجامعة العربية فهو يشرف على شؤونها ويتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ودول الأعضاء.[2]

يعقد المجلس اجتماعاته مرتين في السنة وتكون هذه الاجتماعات في مقر المنظمة بالقاهرة.[3] أما عن اختصاصات المجلس فهو يتمتع باختصاص عام شامل وفقا للمادة 3 من الميثاق والذي يحق له اتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة، والتي تتمثل في:

- القيام بدعم التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات.
- احترام ما تم إبرامه مع الدول المشتركة في الجامعة في اتفاقية في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- فض النزاعات التي تظهر بين دولتين أو أكثر.
- تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية المعنية بالأمن والسلام.
- تعيين أمين عام للجامعة.[4]

2.3. اللجان الدائمة:

تتولى مهام وضع قواعد التعاون وصياغتها في شكل اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها قبل عرضها على الدول المذكورة، وتتشكل من 12 لجنة ومن أمثلتها: اللجنة السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية وغيرها. ويترأس اللجنة رئيس لمدة سنتين، وهو قابل للتجديد. [5]

ساهمت اللجان الدائمة في تحقيق التعاون العربي في مجالات اختصاصها، فقد صادقت على العديد من المشاريع لاتفاقيات عربية والتي من بينها:

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945_1985 دراسة تاريخية وسياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص18.

[2] زليخة بلهادي، النظام القانوني لجامعة الدول العربية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (بن عكنون)، 2013، ص38.

[3] مصطفى مأمون، قانون المنظمات الدولية، د ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1999، ص97.

[4] شهاب مفيد محمود، المنظمات الدولية، ط1، دار النهضة العربية، 1978، ص439.

[5] زوليخة بلهادي، المرجع السابق، ص40.

اتفاقية الجنسية، واتفاقية اتحاد البريد العربي، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وغيرها...[1]

3.3. الأمانة العامة:

وهو الجهاز الذي يقوم بالأعمال الإدارية، وعلى رأسه الأمين العام الذي ينتخب من قبل المجلس لمدة خمس سنوات. ويساعد الأمين أربعة من الأعضاء، ويهيئ لائحة ميزانية الجامعة ويعرضها على المجلس للموافقة عليها سنويا.

فهو الذي يوجه الدعوة إلى الأعضاء للدورات الاعتيادية وغير الاعتيادية، ويضع جدول أعمال الاجتماعات.[2]

وفي 1945/3/22 تم تعيين عبد الرحمن عزام[3] أمينا عاما للجامعة لمدة عامين، وكان قرار تعيينه موثقا بملحق خاص.

كما كان له دور فعال في المشاورات المتعلقة بالصيغة النهائية للميثاق.[4]

4.3. مجلس الدفاع المشترك:

أنشئ نتيجة لتطبيق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والتي وافقت عليه في أفريل 1950 منصة البروتوكول الإضافي على تأليف هيئة استشارية عسكرية للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة والتي تقوم برفع تقاريرها إلى مجلس الدفاع المشترك.[5]

أما عن هيئات الجامعة المنبثقة عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي فتتمثل في:

- الهيئة العسكرية الدائمة، والتي تتألف من رؤساء أركان جيوش الدول الأطراف والتي تشرف على اللجان العسكرية الدائمة.

---

[1] محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية، د ط، دار النهضة العربية، 2010، ص373.

[2] حسن العطار، المنظمات الدولية، ط1، مطبعة شفيق، العراق (بغداد)، 1970، ص292.

[3] عبد الرحمان عزام: هو المؤسس والأمين الأول لجامعة الدول العربية. ولد عزام باشا في 1893/03/08 بقرية الشوبك الغربي بمديرية الجيزة، وكان والده حسن عزام من أعيان الجيزة وعضو في مجلس شورى القوانين. كان عبد الرحمان ذا شخصية مثقفة، فقد دافع عن العروبة وحث الشعب على التحرر من الاستعمار، ينظر: عبد الرحمان عزام، الرسالة الخالدة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2010، ص7.

[4] اليوبيل الذهبي، الوقائع الأساسية في مسيرة جامعة الدول العربية، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، دس، ص5.

[5] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص35.

- اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتمثل مهامها في إعداد استراتيجيات الدفاع المشترك وتكون تحت إشراف الهيئة العسكرية.
- القيادة العربية الموحدة، والتي تتكون من رئيس هيئة أركان مشترك.[1]

5.3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

والذي ينبثق عنه لجان متخصصة في الشؤون الزراعية والصناعية والمواصلات والسياحة، [2]أنشئ المجلس الاقتصادي من طرف معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950.[3]

6.3. المنظمات العربية المتخصصة:

أنشئت هذه المنظمات بموجب اتفاقيات مستقلة بموافقة المجلس، وتوجد 21 منظمة عربية متخصصة تعمل في إطار الجامعة العربية وتتباين المنظمات العربية المتخصصة في بنيتها التنظيمية فبعضها يعتمد جهاز ثنائي والآخر ثلاثي.

وأهمها نجد:

- اتحاد إذاعات الدول العربية
- مجلس الوحدة العربية
- الاتحاد البريدي العربي
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- منظمات العمل العربي
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي...[4]

[1] مصطفى مأمون، المرجع السابق، ص98.

[2] رانيا هدار، دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن ألمغاربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي، مجلة الدراسات الإفريقية، ع4، 2016/05/15، ص61.

[3] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص35.

[4] المرجع نفسه، ص35.

ثالثا: العضوية في الجامعة العربية

نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية على أنها تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق وأن لكل دولة مستقلة الحق في الانضمام. وعليه فإن الانتماء إلى الجامعة ينحصر على الدول العربية فقط ويجب أن تكون مستقلة.[1] ومن خلال ما نصت عليه المادة نجد أن العضوية في جامعة الدول العربية تنقسم إلى عضوية أصلية وعضوية مكتسبة.

1 العضوية الأصلية:

تتمثل في الدول المستقلة التي وقعت على إجراء الميثاق عند إبرامه وصادقت عليه وهي: سوريا، والعراق، وشرق الأردن، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، ومصر، واليمن.

2 العضوية بالانضمام:

وهي الدول الراغبة في الانضمام إلى الجامعة بعد نشأتها فقد نصت المادة الأولى من الميثاق بأن" لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام، قدمت طلب يودع لدى الأمانة العامة الدائمة..."[2]

3 شروط العضوية:

يشترط في الدولة التي ترغب الانضمام لجامعة الدول العربية حسب الميثاق ثلاث شروط:

- أن تكون دولة عربية.
- أن تكون حاصلة على استقلالها.
- أن يوافق مجلس الجامعة على قبولها.[3]

فالمقصود في الشرط الأول أن تكون دولة، فعضوية الجامعة لا تكتب إلا الوحدات السياسية التي تتواجد فيها عناصر الدولة، أما عن أن تكون عربية فهي تقتصر على الدول العربية بمعنى التي تنتمي شعوبها إلى الأمة العربية فهي بذلك لم ترتكز على المجال الجغرافي بل على عنصر القومية العربية.

---

[1] حسن العطار، المرجع السابق، ص289.

[2] محسن أفكيرين، المرجع السابق، ص360.

[3] إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص53.

والشرط الثاني أن تكون حاصلة على استقلالها فهي لا تقبل إلا الدولة كاملة السيادة وتتمتع بالحكم الذاتي ولها علاقات خارجية مع العديد من الدول.[1]

ومن الشروط أيضا: نجد أن على الدول الراغبة في الانضمام أن تقدم طلبا للأمانة العامة؛ فلابد من كتابة طلب تعبر فيه تلك الدول على رغبتها في الانضمام، وتتعهد بقبول أحكام ميثاق الجامعة دون أي قيد أو شرط كذلك أن تلتزم بالوفاء للعضوية.

والشرط الأخير هو أن يوافق مجلس الجامعة على الانضمام.[2]

4 عوارض العضوية:

تنتهي عضوية الدول العربية في الجامعة وفق الحالات التالية:

الفصل من عضوية الجامعة:

فحسب المادة 18 من الميثاق عدم قيام الدولة بواجباتها المنصوص عليها يعتبرها مفصولة من عضوية الجامعة.

الانسحاب من الجامعة:

أتاح ميثاق جامعة الدول العربية الانسحاب من عضوية الجامعة العربية فعلى الدولة العضوية إخبار الجامعة بذلك قبل الإقدام على هذا الأمر مع العلم لا يجب تحديد أسباب الانسحاب وان هذا القرار يرجع لتلك الدولة (حسب ما جاء في المادة 18 من ميثاق الجامعة العربية).[3]

تعليق العضوية:

يقصد به توقيف العضوية بشكل مؤقت عند انتهاء الأسباب التي حالت على الدولة العضوية. وهذا وفق القواعد العامة للمنظمات الدولية وأن ميثاق الجامعة لم يطرح أي مادة تتضمن تعليق دولة عربية في الجامعة.

زوال الشخصية الدولية:

[1] شهاب مفيد محمود، المرجع السابق، ص425.
[2] المرجع نفسه، ص425.
[3] زوليخة بالهادي، المرجع السابق، ص31.

عند فقدان دول الأعضاء في الجامعة العربية الشخصية القانونية الدولية كاندماجها في دولة عربية مثلا، أو لأسباب أخرى فهي تفقد العضوية داخل الجامعة العربية. مثل ما جرى مع سوريا فقد فقدت عضويتها في الجامعة العربية بسبب زوال شخصيتها القانونية حينما قامت بالوحدة مع مصر في 1958.[1]

وخلاصة القول فإن نشأة جامعة الدول العربية جاءت نتيجة تزايد حركة التحرر العربية، وصعود التيار القومي في المنطقة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، وأن تأسيسها يرجع إلى الدول المستقلة.

وقد جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية، كما تسعى إلى تكريس إرادة دول الأطراف في تحقيق الأهداف المشتركة من تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل أو المتكافئ، أما الهدف الأسمى هو الوحدة والاندماج في كتلة واحدة.

[1] محسن أفكيرين، المرجع السابق، ص365.

الفصل الثاني:

صور دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية

الفصل الثاني: صور دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية.

إهتمت جامعة الدول العربية بقضايا المغرب العربي منذ تأسيسها في 22 مارس 1945، إذ وجهت دعوة إلى الأحزاب السياسية بالمغرب العربي لتوحيد الصف والعمل من اجل بلوغ هدفهم المشترك ألا وهو طرد الاحتلال الأجنبي.

وقد نالت القضية الجزائرية المساندة المطلقة من الجامعة العربية واعتبرتها محور اهتمامها حيث دعمتها بشتى الطرق والوسائل لتحقيق الحرية والإستقلال.

ومن هذا المنطلق ومن خلال هذا الفصل المعنون بصور دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية سنتطرق إلى إبراز أهم مظاهر الدعم السياسي، المادي، العسكري والسيكولوجي الذي قدمته الدول الأعضاء في إطار الجامعة العربية للثورة الجزائرية منذ مجازر 08 ماي 1945 إلى غاية الاستقلال 05 جويلية 1962.

أولا: الدعم السياسي:

إذا أردنا تتبع موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية نجد أنَّ بدايتها تعود إلى مجازر 08 ماي1945، [1]وقد برز أثر هذه المجازر في الجامعة العربية التي لم يمضي على تشكيلها سوى أسابيع ومجلسها لم ينعقد حتى الآن، فماذا كان موقف الأمانة العامة؟

كان أول عمل للأمين العام للجامعة العربية إصدار بيان ندد فيه باسم الجامعة ما اقترفته فرنسا من فضائح وحمل الحلفاء عواقب تلك المجازر، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دور كبير في استعادة السيطرة الفرنسية على شمال إفريقيا،[2] حيث بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية برسالة إلى السفير الأمريكي بالقاهرة حول هذا المضمون في 20 جويلية 1945،واكتفى الوزير بنقلها إلى الخارجية الأمريكية التي اتصلت بسفيرها في باريس وطلبت منه التدخل لدى السيد «جورج بيدو» و في نبه الأمريكيون فرنسا لخطورة الأعمال التي قامت بها.[3]

إلا أن الملحوظ أن الأمريكيين كانوا حذرين في خطواتهم مع الجانب الفرنسي من أجل الحفاظ على العلاقات القائمة بينهم. كما أعلنوا لعزام أن تدخلهم لم يأت استجابة لطلب الجامعة كمنظمة دولية، بل استجابة لطلب شخصي من عزام.[4]

وحول القمع الذي تعرض له الشعب الجزائري في سطيف، قالمة، خراطة وباقي المناطق الأخرى اعتمد مجلس الجامعة العربية إجتماعا له في 04 ديسمبر 1945 مشروعا تمثل إيفاد الأمين العام عزام باشا لإجراء

---

[1] سعاد بولجويجة، إسهامات الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية 1945-1962، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، م 60، ع 02، أكتوبر 2022، ص 187.

[2] أحمد أحمد صالح العرامي، دور الجامعة العربية في إستقلال المغرب العربي 1945-،1962، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت، الأردن،2001، 2002، ص 130.

[3] سعاد بولجويجة، المرجع السابق، ص 187.

[4] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية1954 -1962، ج1، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 165.

إتصالات وتنفيذ مبادرات سياسية حتى يحصل من السلطات الفرنسية وقف القرارات القمعية بحق الوطنيين الجزائريين.[1]

جاء تحرك الجامعة لدعم الجزائر نتيجة النشاط المكثف الذي قام به الجزائريون للتعريف بقضيتهم في المشرق العربي. أبرزها ما فعله حزب الشعب الجزائري في 20أكتوبر1945إذ بعث مذكرة تحت عنوان «بيان عام عن حوادث سطيف الدامية بالجزائر» إلى وفود الدول العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة، وإلى السيد «عبد الرحمن عزام» شرح فيه ممارسات فرنسا تجاه الجزائريون في شتى الميادين منذ 1830إلى غاية كتابة المذكرة، ومختلف أساليب المواجهة الجزائرية لها، كما ناشدت المذكرة الجامعة العربية مساعدة الجزائريين في تحقيق استقلالهم، فأمل الجزائر كما جاء في المذكرة «إلا تنتهي هذه الدورة المباركة لمجلس الجامعة حتى نرى قضيتنا قد برزت إلى حيز العمل الفعلي بعد أن استقرت كثيرا في الأذهان».[2]

ومن جانبها، اهتمت الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة في حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية بإقامة علاقات وثيقة بجامعة الدول العربية من خلال إنشاء بعثة بالقاهرة وإجراء اتصالات منظمة مع الجامعة العربية ولجنة تحرير المغرب العربي.[3]

وفي 09 أفريل 1953 حاول مجلس الجامعة العربية في هيئة الأمم المتحدة ضم القضية الجزائرية إلى جانب جهوده لإستمالة تعاطف منظمات حقوق الإنسان الدولية من أجل تدويل القضية الجزائرية الأمر الذي جعلها أول هيئة تتبنى نضال الشعب الجزائري مبكرا.[4]

وباندلا ع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 هددت فرنسا كل تلك الدول الأجنبية التي أرادت التدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، كما مارست ضغوطا دبلوماسية على الدول العربية وتهديد إذاعة صوت العرب بالقاهرة.[1]

---

[1] بشير سحولي، موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية 1945-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، ع 02، د س، ص 110.

[2] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص167.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 110.

[4] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية ﴿1960-1961﴾، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 146.

ورغم ذلك هناك بعض الشخصيات العربية التي دعمت الثورة التحريرية منذ إنطلاق الرصاصة الأولى وعلى رأسهم احمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، كما طلب النواب السوريون من حكومة بلدهم مقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا.[2]غير أنَّ هذه الفكرة لم تجد ردا بين الدول الأعضاء في الجامعة بسبب إلتقاء المصالح بين بعض الدول العربية وفرنسا.[3] وعقب الإجراءات القمعية التي قامت بها فرنسا فور اندلا ع الثورة اجتمع فوزي الملقي السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية، كما استدعى رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه بمعارضة الحكومة الأردنية للسياسة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري.[4]

ونتيجة للموقف السلبي للرأي العام الدولي تجاه القضية الجزائرية وتهديد فرنسا بمعاقبة كل من يتدخل في شؤونها الداخلية، رفض مجلس الجامعة العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 تحت رئاسة الفريد النقاش وزير خارجية لبنان المصادقة على إقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.[5] وهنا نود أن نقول أنه لو كان هناك سكرتيرها الأول المرحوم عبد الرحمن عزام باشا، لكان الأمر مختلفا منذ اللحظة الأولى ولم تكن بحاجة إلى وقت معلوم لاتخاذ القرار اللازم.[6]

وفي 13 جانفي1955 وجهت الجامعة العربية برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة طالبة منه التدخل في أعقاب الرد الفرنسي على نشاط الثوار الجزائريين لوقف أساليب القمع الفرنسية، كما وجهت مذكرات حذرت فيها من خطورة الوضع في الجزائر والمراحل التي مرت بها القضية الجزائرية إلى سفرات ومفوضيات الدول التي

[1]عمار عمورة، موجزفي تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص-ص 205-206.

[2] المرجع نفسه، ص 206.

[3]محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية -الجهة الشرقية-1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د س، ص 223.

[4]عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، 2007، ص-ص309، 310.

[5]أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954، 1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، د ط، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د س، ص-ص 329-330.

[6]مولود بلقاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص 193.

شاركت في مؤتمر باندونغ، والتي لها سفارات بالقاهرة وإلى سفرات الحلف الأطلنطي بالقاهرة وكلفت مندوبيها لدى الأمم المتحدة للتنسيق بين الدول الآسيوية والإفريقية للقيام بعمل مشترك من أجل الجزائر.[1]

وفي 29 مارس 1956 عقدت الجامعة العربية إجتماعا صرحت فيه بمايلي: «لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل إسترجاع الإستقلال، وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليها بدون أي مبررا» ابتداء من هذا اليوم، بدأت كل الدول العربية في دعم الجزائر سياسيا.[2]

وفي 06 جويلية 1956 زار «غي موليه» رئيس وزراء فرنسا الجزائر وصرح بأنَّ ارتباط الجزائر بفرنسا ارتباط أبدي،[3] وكان مجلس الجامعة قد عقد إجتماع بالقاهرة في29 مارس 1956 أعرب فيه عن إدانته لهذا التصريح وأعلن دعمه الكامل للشعب العربي الجزائري.[4]

وفي 22 أكتوبر1956 تم إختطاف طائرة قادة ثورة الجزائر من المغرب إلى تونس من قبل المخابرات الفرنسية، لذلك اتصل مجلس الجامعة بسلطان مراكش والرئيس التونسي والأمين العام للأمم المتحدة في إجتماع طارئ في اليوم الموالي 23 أكتوبر للحفاظ على سلامة الزعماء والسعي لإطلاق سراحهم.[5]

وشارك في هذا الاجتماع «فوزي الملقي» السفير الأردني في القاهرة ومندوب الأردن في جامعة الدول العربية، واحتج على هذا السلوك المخالف لمبادئ القانون الدولي، وقرر إبلاغ مجلس الأمن الدولي بخبر الاعتقال حفاظا على سلامتهم.[6]

كما أرسلوا برقية لمستر همرشولد السكرتير العام كان نصها:

«تلقى مجلس جامعة الدول العربية باهتمام وقلق بالغين نبأ اعتراض السلطات الفرنسية للطائرة المقلة لخمسة من زعماء الجزائر واعتقالهم. ويرى المجلس أنَّ هذا العمل من جانب فرنسا انتهاك سافر للحريات الأساسية التي

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990، ص182.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 206.

[3] عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج 4، شمس الزيبان، الجزائر، د س، ص-ص 106-107.

[4] صالح لميش، مصر وثورة الجزائر 1954-1962، رسالة ماجستير ، 1988، ص 144.

[5] أحمد أحمد صالح العرامي، المرجع السابق، ص-ص 139-140.

[6] عمر صالح العمري، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962م، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص 60.

نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ التي أعلنتها وثيقة حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما فيه من مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي والمعاهدات والإتفاقات الدولية. وبما أنَّ هذا العمل يضاعف خطورة الحالة التي تسود الجزائر ويؤدي إلى المزيد من تدهور الأمن والسلم، فيرجو مجلس الجامعة أن يحيط الدول الأعضاء في مجلس الأمن علما بهذه المخالفات التي يرتكبها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أملا أن تتخذوا من المساعي ما يصون حياة الزعماء الجزائريين ويكفل سلامتهم وإطلاق سراحهم».[1]

كما دعى العراقي نوري السعيد مجلس الوزراء إلى إجتماع إستثنائي، نوقشت فيه الخطوات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن للإفراج عن المعتقلين، وطالب السفير العراقي في القاهرة بمطالبة الحكومة العراقية ببحث هذا الموضوع في مجلس الجامعة العربية.[2]وندد النواب السوريون بشدة الاستعمار الفرنسي، إقتراح أحدهم موقفا سوريا موحدا يقوم على تشكيل حكومة الجزائر الحرة، وتمثيلها في الجامعة العربية، وتقديم كل المساعدات لها لتمكينها من متابعة نضالها ضد الاستعمار.[3]

وفي هذا الصدد ندد السفير الأردني بهذا السلوك الذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي، وقرر إبلاغ مجلس الأمن بنبأ الاعتقال. [4]

وفي 30 مارس 1957 دعت الجامعة العربية وزراء خارجية الدول الأعضاء إلى القيام بزيارات إلى الدول الأجنبية، خاصة في أمريكيا اللاتينية وإسكندنافيا للتعريف بعدالة القضية الجزائرية.[5]

في 19 سبتمبر 1958 تم إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة حيث تولى رئاستها فرحات عباس[6] وذلك من أجل التفاوض مع فرنسا وإزالة حجتها، وفي هذا الصدد أدلى السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام

---

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 276.

[2] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 287.

[3] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة، الجزائر،2005، ص82.

[4] عمار بن سلطان واخرون، المرجع السابق، ص319.

[5] محمد الصغير بوسبتة، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، المركز الجامعي ميلة، د س، ص 282.

[6] ولد فرحات عباس: أحد الشخصيات الغامضة للحركة الوطنية الجزائرية.ولد 1889، من عائلة حققت ازدهارا صادقا في ظل الاستعمار، أصبح صيدلانيا وبارزا في حياته الام، أسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وتراسها لمدة أربع سنوات ﴿1927-1931﴾، أطلق بيان الشعب الجزائري عام1943، وأول رئيس للحكومة المؤقتة﴿1958-1961﴾تولى رآسة الجمعية الوطنية بعد الاستقلال توفي سنة1984، ينظر:
Achour Cheurfi, dictionnaire des livre sur la révolution Algérienne de1954 à nos jours, éd du centre national d'Etudes et de recherches sur le mouvement national et la révolution du1er novembre1954, Edition Houma, Alger, p-p636-638.

للجامعة العربية جاء فيه ما يلي: «بما أنَّ أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة رأوا أنَّ إجراء المفاوضات في صالح القضية الجزائرية فإني أقول لهم نتمنى لكم حظا سعيدا»[1]، وقد اعترفت الجامعة العربية بالحكومة المؤقتة منذ سبتمبر 1959 وأعطتها حق العضو المراقب في إجتماعاتها.[2]

أما في عام 1960 خلال الدورة 33 للجامعة العربية دعت إلى فتح تحقيق دولي لوقف الإبادات الجماعية للسكان، ووقف دعم الناتو لفرنسا، ومطالبة الدول الأفروالآسوية بالإعتراف بالحكومة الجزائرية.[3]

كما تابعت الجامعة العربية سير المفاوضات الفرنسية الجزائرية من مولان 1960 إلى مراحل مفاوضات إيفيان 1961 وفشلها بسبب فصل الصحراء حيث اتفق أعضاء الجامعة مع ممثلي 29 دولة أفروآسيوية في الأمم المتحدة على تقديم مذكرة إلى الأمين العام للمطالبة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها مع رفض مطالب فرنسا بفصل الصحراء وتحميها مسؤولية فشل المفاوضات.[4] وبعد استئناف المفاوضات من جديد والتوصل إلى قرار وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، نفذ تنظيم الجيش السري﴿ OAS ﴾ممارسات إرهابية مدعومة من الشرطة والجيش، رغم تعهد الجزائريين بما تم الإتفاق عليه، ولهذا عقد مجلس الجامعة اجتماعا في أفريل 1962 فقرر فيه وضع كل القدرات والخبرات العربية المتنوعة بناء على طلب الحكومة الجزائرية، وتمت الإستجابة لهذا القرار الذي طالما انتظرته الجزائر من أشقائها العرب.[5]

والذي زاد في إستماتة الجامعة العربية في موقفها الداعم للقضية الجزائرية هو دخولها إلى صف الكتلة الأفروآسيوية، التي أعلنت مساندتها العلنية لحق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال خلال مؤتمر باندونغ 1955 وهو الذي حفز الجامعة مرة أخرى على وضع القضية الجزائرية في مكانة جيدة على الساحة الدولية.[6]

---

[1] جريدة المجاهد، الاصداء العالمية،27 ماي 1960، ج 3، ص 92.

[2] أحمدأحمدالعرامي، المرجع السابق، ص-ص 144-143.

[3] محمد الصغير بوسبتة، المرجع السابق، ص 283.

[4] المرجع نفسه، ص 284.

[5] محمد علي الرفاعي، جامعة الدول العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص 120.

[6] محمد خيشان، تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال الفترة﴿1954-1956﴾، مجلة المصادر، ع14، د س، ص-ص 239-240.

ومهما يكن فإنَّ الجامعة العربية أدت دورا فعالا مهما على المستوى العربي ساهمت به في تدويل القضية الجزائرية في ظروف كانت فيها تركيبة النظام الدولي غير التركيبة التي نعرفها الآن.[1]

ثانيا: الدعم المادي والعسكري:

استمر دعم الجامعة العربية للثورة الجزائرية حتى الاستقلال ولم يقتصر على الدعم السياسي فقط، بل قررت الجامعة العربية أن تخصص الدول العربية كل حسب مقدرته جزءا من الدعم المالي الذي يخدم كميزانية ثابتة لدعم الثورة الجزائرية.[2]

إذ قرر مجلس الجامعة في 19 جانفي 1954 إنشاء صندوق شمال إفريقيا وتمويله[3]، لتأييد هذا القطر من الوطن العربي، كما خصصت الجامعة العربية لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف وأنشأت هيئة ضمت ممثلين عن جميع هيئات المغرب العربي،[4]

وتم تبليغ هذا القرار إلى حكومات الدول الأعضاء بتاريخ 23 فيفري 1954، كما أبلغتها بنفس التاريخ قرار المجلس الذي قضى بتنظيم هذا التمويل، وقد سارعت بعض الدول الأعضاء إلى أداء حصتها بهذا الصندوق وتأمل الأمانة العامة أن تساهم فيه بقية الدول.[5]

وفي اجتماع 1 و2 ديسمبر1954 للجنة السياسية لجامعة الدول العربية حظيت القضية الجزائرية بالتأييد.[6]وفي هذا الصدد صرح رئيس الوزراء العراقي عبد الوهاب مرجان بما يلي: «الحكومة مستعدة لأن تساهم في الصندوق المشترك الذي تؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر».[7]

وفي جويلية 1955 تلقى أعضاء الحلف الأطلسي مذكرة مبعوثة من قبل الأمانة العامة للجامعة تطالب فيها بعدم إمداد السلطات الفرنسية بالأسلحة والجنود، لما تمثله من تهديد وخطر على الأمن والسلم العربي.[8]

---

[1] سعاد بولجويجة، المرجع السابق، ص 194.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر، 2009، ص 121.

[3] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، دار ثالة، 2009، ص33.

[4] سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 147.

[5] أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 33.

[6] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 182.

[7] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 288.

[8] المرجع نفسه، ص 61.

وفي 03 نوفمبر1957 تقدم أ حمد توفيق المدني بطلب للحصول على دعم مالي من الجامعة العربية قدره عشرة مليارات فرنك وصرح بأن معركة الجزائر هي معركة كل العرب.[1] وفي هذا الصدد تلقت الأمانة العامة مذكرة من مصر في 09 ديسمبر1959 أنها على إستعداد للإسهام في أي عمل عربي مشترك لدعم الثورة الجزائرية، ومذكرة من سفارة العراق بالقاهرة بتاريخ 13 جانفي 1958 تفيد تخصيص الحكومة العراقية مبلغ 250 ألف دينار عراقي لهذا الغرض، ومذكرة من السفارة السعودية بالقاهرة بتاريخ 12 فيفري 1958 بموافقة الملك سعود على تخصيص مبلغ 250 ألف جنيه إسترليني منها لمساعدة الجزائر، ومذكرة من سفارة لبنان بالقاهرة بتاريخ 18 فيفري 1958 بأن توزع المساعدات على الدول الأعضاء في الجامعة العربية بنسبة متكافئة مع إلتزاماتها، و مذكرة من سفارة السودان بالقاهرة بتاريخ 09 مارس 1958 بموافقة مجلس الوزراء على دفع مبلغ 20 ألف جنيه للجزائر.[2]

وقد عقد مجلس الجامعة العربية دورات أخرى في السنوات التالية 1959-1960 ألزم فيها الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح، لأنها ثورة العرب عامة ضد الإستعمار،[3] وانطلاقا من هذا المنبر اتخذت اللجنة السياسية للجامعة قرارا بجعل ميزانية الجزائر دائمة مع مطلع 1959 بمبلغ 12 مليون جنيه إسترليني وحظي هذا القرار بدعم مصر، السعودية والعراق التي أعرب ممثلوها عن رغبتهم في عرض حصتهم في الميزانية بأكملها كسلفة على الحكومة الجزائرية حتى تقدم بقية الدول العربية نصيبها.[4]

وعندما نتحدث عن الجامعة العربية يجب أن نعترف بدور مصر التي احتضنت هذا البيت العربي منذ نشأته[5]، وأول شحنة سلاح جاءت من مصر وقدرت بحوالي 8000 جنيه وتم تمريرها من برقة، وحوالي75 % من الأموال كانت تقدمها مصر عن طريق جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة بـ 12 مليون جنيه سنويا، كما أنَّ أهم التدريبات العسكرية لجيش التحرير الوطني كانت بمصر.[6]

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، د ط، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص-ص 493-494.

[2] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 189.

[3] سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 1994، ص 69.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص-ص 493-494.

[5] أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 48.

[6] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 71.

وتبنت مصر، كمقر الجامعة العربية، إجتماعا ترأسه «عبد المنعم مصطفى» الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بتاريخ 03 أفريل 1954 حضره قادة جميع أحزاب المغرب العربي. في هذا الإجتماع تبلورت الأفكار الثورية الجزائرية وكان المطلب الأساسي للوفد الجزائري هو الحصول على السلاح فقط[1]. وبعد انتهاء هذا الإجتماع قدم «فتحي الديب» تقريرا مفصلا للرئيس جمال عبد الناصر الذي وافق على مبدآ دعم حركة النضال المسلحة في الجزائر مطالبا فتحي الديب بمتابعة تطوراتها عن كثب.[2]

ومع تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، دفعت مصر أعضاء جامعة الدول العربية إلى تخصيص 12 مليار فرنك فرنسي قديم للثورة الجزائرية. كما قرر الرئيس عبد الناصر تخصيص الإيرادات الأولى من تأميم قناة السويس للكفاح الجزائري والتي بلغت 3 مليارات فرنك فرنسي قديم.[3]

المملكة العربية السعودية ،كغيرها من الأقطار العربية الأخرى تفاعلت مع الثورة الجزائرية بشكل كبير، إلى درجة أنها خصصت مبلغ 250 ألف جنيه سنويا لدعم هذه الثورة، حيث تم استلام المبلغ من خلال الجامعة العربية،[4] وضمن هذا السياق الذي كانت المملكة تقدمه للجزائر ذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته ما يلي:«...أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية بالرياض سنة 1962،﴿1382هـ ﴾ذهبت لأقدم باسم الجزائر لكل العرب التهاني المخلصة من شعب أرجع للعرب كرامتهم، وأعاد لهم مكانتهم، وأشرقت به من جديد شمس نهضتهم التي أفلتت منذ عهد بعيد...»، فكان رد الملك سعود بقوله: «كما كنت متبرع للجزائر المجاهدة، فسأكون أول متبرع للجزائر المستقلة. لقد أصدرت أمري بوضع مليار فرنك حالا في حسابكم، وأرجو أن يقتدي بذلك بقية الإخوان.»[5]

لم تكن الحكومة العراقية راضية عن الجهود السياسية والدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة الجزائرية. بدا أن العراق، منذ الحكم الملكي يقدم مساعدات مالية[6]، وحددت الجامعة العربية نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر بـ 319600 جنيه إسترليني أي بمقدار 15,98%من

[1] عمار بن سلطان وآخرون، االمرجع السابق، ص 147.
[2] المرجع نفسه، ص 150.
[3] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 71.
[4] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 347.
[5] المرجع نفسه، ص 350.
[6] المرجع نفسه، ص 289.

مساعدة الدول العربية.[1] وكانت الحكومة أقوى معارضة لسياسة فرنسا في الجزائر وطالبت بقطع العلاقات الإقتصادية مع فرنسا. وفي هذا الصدد، وجهت عدة مذكرات احتجاجية إلى الجامعة تعرض مقاطعة اقتصادية للدول العربية.[2]

ومع اندلا ع الثورة الجزائرية عام 1954 سارعت سوريا إلى وضع هذه الثورة في مكانها اللائق، حيث دعت الحكومة السورية الدول العربية إلى اتخاذ موقف موحد في الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية، وطالبتهم بمقاطعة فرنسا اقتصاديا لدعم الجزائر.[3] ولتحقيق هذا الهدف طالب السيد «سعيد الغزى» رئيس الوزراء السوري بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية لدراسة هذا الموضوع. لذلك أصدرت الحكومة السورية 1956 قرار يقضي بحضر تصدير القمح السوري إلى فرنسا.[4]

كما دعا المندوب «صلاح البيطار» الحكومة السورية إلى قيادة سوريا، داخل وخارج الجامعة العربية، حملة لجمع المساعدات المالية، بحيث تخصص من ميزانيتها الجزء الذي يمكنها تحمله لمد يد العون المالي لإخواننا المجاهدين في الجزائر.[5]

وإزاء مطالب النواب الداعية إلى مواجهة فرنسا ومقاطعتها، وافق وزير الوزراء السوري «سعيد الغزي» على إجتماع استنكر فيه مذابح الجزائر وأنَّ الحكومة ذاهبة إلى مجلس الدول العربية لتقوم بنفس المسعى وأكد أنَّ الحكومة قد نفذت قرار مجلس النواب بتخصيص مبلغ كبير لمساعدة الجزائر، ويسلم الشيك إلى الجامعة العربية ليصرف إلى الجهة المعنية،[6] كما طلب مجلس النواب من الجامعة العربية أن تقود حملة مادية داخل الجامعة العربية وخارجها لإعانة المجاهدين في الجزائر.[7]

كما تساءل نواب المجلس نيابي عن القضية الجزائرية في مجلس الأمن 1956، ووجه بعض النواب انتقادات لاذعة إلى الجامعة العربية لأنها لم تستجب للدعوة العاجلة لمقاطعة فرنسا، واعتبروا أنَّ الجامعة انتهكت هدف

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 173.
[2] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 292.
[3] المرجع نفسه، ص 213.
[4] المرجع نفسه، ص-ص 214-215.
[5] المرجع نفسه، ص 231.
[6] المرجع نفسه، ص 237.
[7] المرجع نفسه، ص 239.

الوحدة العربية،[1] كما طالبوا بتفعيل العمل العربي الموحد داخل الجامعة العربية اتجاه القضية الجزائرية، وإلزام جميع الدول العربية بتقديم العون المادي لهذه الثورة.[2]

كما طالبت الأحزاب السياسية السورية الجامعة العربية بالوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، فبمناسبة العام الثاني للثورة أرسل كل من «الحزب الإشتراكي» و «الحزب الوطني» و «حزب الشعب» و «الإخوان المسلمين» برقية إلى الأمين العام للجامعة العربية احتجاجا على حرب الإبادة الجماعية في الجزائر. كما طالبوا بانسحاب قوات الحلف الأطلسي ومقاطعة فرنسا.[3]

لم يختلف الطلاب السوريون في دعمهم للثورة الجزائرية حيث عبروا عنها بشتى الوسائل والطرق. فبمناسبة إعلان الثورة عام 1954 شكل طلاب الجامعات السورية عدة وفود للقاء القادة والمفوضيات العربية في دمشق. وجلبوا إليها جملة من المطالب منها دعم النضال الجزائري بالمال والسلاح، وجعل هذا الدعم من الوسائل التي جاءت في قرارات الجامعة.[4]

وهكذا يبدو أن الدعم المادي الذي قدمته الجامعة العربية للقضية الجزائرية، بعد طلب مندوب الجزائر في 20ماي 1958بتخصيص 12مليون جنية إسترليني سنويا هو أبرز دعم تقدمه الجامعة لدولة عربية على الإطلاق.[5]

ثالثا: الدعم السيكولوجي﴿ المعنوي ﴾

لم تبخل الجامعة العربية القضية الجزائرية من الدعم المعنوي. ووقفت إلى جانبها في محنتها وضد الإدعاءات الفرنسية الهادفة إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. وعبرت عن استنكارها لهذه التصريحات وأعلنت تأييدها للشعب الجزائري.[6]

---

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع نفسه، ص 240.

[2] المرجع نفسه، ص 241.

[3] المرجع نفسه، ص 244.

[4] المرجع نفسه، ص 256.

[5] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962من خلال الخطاب الرسمي، د ط، ج2، دار مداني للطباعة والنشر، الجزائر،2013، ص61.

[6] صالح لميش، المرجع السابق، ص 93.

إذ اجتمع مجلس الجامعة العربية في 29 مارس 1956 وأصدر قرار يعرب عن استنكاره للأعمال العدوانية التي ترتكبها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري الذي يطالب بحقه في الحرية وتقرير المصير.[1]

كما قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بالدعم المعنوي التالي:

- توجيه نداء للدول الأعضاء لتقديم المعونة العسكرية.
- فتحت مكاتب لها للمتطوعين في الدول العربية.
- ادت بصوت قوي لصالح القضية الجزائرية في الندوات العربية والملتقيات الإسلامية والمؤتمرات الإفريقية الأفروآسيوية ومؤتمرات عدم الإنحياز.[2]
- عملت على التنسيق مع منظمة اليونيسيف للاعتناء بالطفولة الجزائرية المهاجرة من حيث التغذية والدواء والإيواء وفتح مدارس لهم وتقديم وجبات يومية لهم.

كما أبلغت الأمانة العامة حكومات الدول الأعضاء نداء الهلال الأحمر الجزائري الموجه إلى الشعوب العربية من أجل إغاثة اللاجئين الجزائريين الذي تلقته من الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 06 نوفمبر 1958،[3] ردت الحكومة الكويتية أولا في 11 ديسمبر1958إذ تم توفير كميات كبيرة من الملابس والبطنيات، ثم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 24 ديسمبر 1958 التي أرسلت 2000 طن من القمح و250 طن من السكر و20 ألف من الأغطية و7500 ثوب من الملابس المختلفة.[4]

ولأسباب قومية مقرونة بالتجربة الإستعمارية المشتركة﴿ الإستعمار الفرنسي ﴾للشعبين السوري والجزائري، تميز موقف الشعب السوري بدعمه المطلق للثورة الجزائرية وانتقاده الشديد لأي موقف لحكوماتهم لا يرقى إلى أهداف حرب التحرير الجزائرية ووسائلها، مطالبين سواء في وسائل الإعلام أو من خلال التظاهرات أو في المجلس النيابي الممثل لكل نوابة من مختلف الأحزاب بمقاطعة فرنسا والضغط على جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف فعال وواضح وداعم دون تحفظ، لتحرير جميع الأراضي العربية المختلفة.[5]

---

[1] بشير سحولي، المرجع السابق، ص 114.

[2] أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 125.

[3] المرجع نفسه، ص 125.

[4] المرجع نفسه، ص 126.

[5] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 80.

كما سارعت الحكومة السورية في الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية «عبد الخالق حسونة»، ودعوته إلى دعوة الدول العربية، لعقد إجتماع عاجل لبحث الأحداث في الجزائر والاتفاق على خطة عربية موحدة لمواجهة ما تعانيه الجزائر واعتمدت الصحافة السورية على نقل أحداث المعارك التي تدور في الجزائر، واعتمدت في ذلك على أسلوب المواجهة حيث تبنت القضية الجزائرية كقضية عربية، مطالبة الحكومات العربية اتخاذ موقف موحد تجاه هذه القضية.[1]

كما انتقد النواب السوريين الجامعة العربية على جمودها، وأنها لم تفعل شيئا للثورة الجزائرية، وأنَّ ميثاقها يكرس الكيانات الإقليمية.[2]

وفي ختام الدورة العادية الأولى للجلسة السابعة في 06 نوفمبر 1954، طالب مجلس النواب السوري بتسجيل تحية تقدير وإعجاب لبطولة المجاهدين الجزائريين تقديرا لمعنوياتهم وثناء على دمائهم الطيبة التي باعوها رخيصة من أجل وطنهم وحرياتهم، ودعا الحكومة السورية إلى إجراء اتصالات مع الدول العربية وجامعة الدول العربية لبذل كل جهد ممكن للتنديد بما يحدث في الجزائر.[3]

وفي الجلسة ذاتها، حث النائب «حسين مريود» الجامعة العربية على الاجتماع وتحذير فرنسا بضرورة الانسحاب عن تلك البلاد ومنحها إستقلالها التام، وفي حالة امتناعها يجب على الدول العربية مقاطعة فرنسا بالكامل من جميع النواحي.[4]

وفي ختام الدورة أقر المجلس طلب النائب «حسين مريود» من الجامعة العربية الوقوف موقف المدافع عن القضية الجزائرية، حيث انتقد الجامعة على إهمالها على حد قوله: «للأسف كان موقفا غريبا جدا فهي بدل أن تنذر فرنسا بإعطاء هذا الشعب حقه في الحرية والاستقلال أخذت تعمل على سكين القضية الشعبية العربية التي تجلت في كل مكان والتي عبرت عنها الأمة العربية في جميع أقطارها»، وأضاف مؤكدا: «لقد كان الوجب يقضي على الجامعة العربية أن ترفع صوت العرب إلى فرنسا ومن ورائها حليفاتها أمريكا وإنجلترا اللتين تشدان أزرها في المغرب العربي وأقل ما يقتضينا في هذا الموقف أن تعلن مقاطعتنا لتلك الدول إقتصاديا وسياسيا مؤكدا أن المواقف

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 213.
[2] المرجع نفسه، ص 229.
[3] المرجع نفسه، ص 232.
[4] المرجع نفسه، ص 233.

التي لا تكون في صالح العرب هي مواقف تآمر ضد العرب و دعا في النهاية إلى عقد مؤتمر برلماني لجميع مجالس الدول العربية لكي تضع سياسة صريحة تلزم بها الجامعة فإن سارت عليها و طبقتها فهي لنا وإلا ننفصل منها و نعتبرها جامعة غربية لا عربية».[1]

كما اتبع الوضع السياسي السوري أحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أثيرت مذكرات واستنكارات واحتجاجات وألقيت محاضرات وصدرت الصحف، كما ظهر دورها أيضا في مطالبة الجامعة العربية بأن تقف إلى جانب الثورة الجزائرية.[2]

وبمناسبة العام الثاني للثورة الجزائرية واستجابة لدعوة لجنة تحرير المغرب العربي للاحتجاج على السياسة الجائرة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري، تظاهر أكثر من ربع مليون سوري مطالبين بمقاطعة فرنسا و الاهتمام بالمجازر اليومية التي ترتكبها في الجزائر حيث أغلقت المدارس والمحلات التجارية ، حيث استمر الإضراب لمدة ثلاث ساعات، حيث سار المتظاهرون خلف علم جيش التحرير الوطني، وحمل المتظاهرون أكثر من 40 لافتة تطالب بحضر تدريس اللغة الفرنسية في كافة المدارس السورية، وما إلى ذلك من المطالب، وقدم المتظاهرون بيانا للحكومة يطالبون فيه بإرسال العديد من البرقيات إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة.[3]

دون أن ننسى رجال الدين والعلماء السوريون الذين اغتنموا فرصة انعقاد مجلس الجامعة العربية بالقاهرة في الذكرى الثانية للثورة وعقدوا اجتماعا حضره «أبو الخير الميداني» رئيس رابطة العلماء لدمشق و«محمد توفيق الأتاني» مفتي حمص و«محمد مكي الكتاني» نائب رئيس رابطة العلماء بدمشق و«حسين سراج» عضو المجلس الإعلامي الأعلى وتوج هذا الاجتماع بإرسال مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية تطالبه بمساعدة شعب الجزائر وقطع العلاقات مع فرنسا. وأكدوا فيها أن المجازر التي تشهدها الجزائر لم يعد يجدي معها القرارات والتأييد المعنوي حتى تكف عن سياستها في الجزائر.[4]

وقد كان الجزائريون يتتبعون باهتمام كبير من قبل ممثلي الأحزاب السياسة العراقية. فبمناسبة الذكرى الثالثة للعدوان الفرنسي على الجزائر إثر المجزرة الشهيرة يوم 08 ماي 1945 ألقى «رفائيل بطي» نقيب الصحفيين

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع نفسه، ص 235.
[2] المرجع نفسه، ص 243.
[3] المرجع نفسه، ص 262.
[4] المرجع نفسه، ص 250.

العراقيين محاضرة من عنوان «تمجيد الجزائر» مفتخرا بالجزائر التي حافظت على شخصيتها الوطنية والقومية في إطار وحدة مغربية،[1] وفي جامعة عربية فقال: «إننا نجتمع اليوم لنمجد مظهرا وطنيا لأمة شقيقة هي أمة الجزائر التي عجز الإحتلال الفرنسي ما يزيد على قرن كامل عن أن يوهن كيانها الراسخ، أو ينسيها أمجادها الخالدة أو يحولها عن أمانيها العظيمة، أو يمزق وحدتها في الدين و اللغة و الثقافة والسجايا القومية، بل على عكس ما أراد المستعمر خرجت الجزائر من كفاح مئة سنة وأكثر، وفي أمة حرة كريمة تطالب بالحياة والكرامة، وتود أن تعيش في وحدة مغربية أبية، وفي جامعة عربية مرموقة المكانة مرهوبة الجانب».[2]

كما تابعت الحكومة الأردنية بقلق القضية الجزائرية، خاصة على إثر الزعماء الخمسة المعتقلين الإضراب عن الطعام حيث استعرضت الحكومة الأردنية في جلسة خصصتها لهذه القضية التقارير الواردة إليها عن حالة الزعماء إثر إضرابهم عن الطعام، وقد ثمنت الحكومة هذه الخطوة واستعرضت البرقيات الواردة إليها من الأمانة العامة للجامعة العربية ومذكرات البعثة الرسمية للحكومة الجزائرية الحرة، وقررت الحكومة الأردنية اعتبار يوم الخميس 16 تشرين الثاني 1961 يوم انتصار وتأييد للوزراء الجزائريين المعتقلين.

وفي ظل تفاقم الأعمال الإجرامية الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وجه العاهل الأردني «حسين» حكومته باتخاذ الخطوات اللازمة مع الحكومات العربية لعقد اجتماع خاص للجنة السياسية للجامعة العربية لبحث قضية الشعب الجزائري الذي يعاني أفضع أنواع الظلم والقسوة، وضرورة اتخاذ قرار فاعل لمساعدته وتمكينه من تحقيق أهدافه ورفع الظلم عنه.[3]

كما شارك السفير الأردني «فوزي الملقي» في اجتماع مجلس الجامعة الذي عقد في نوفمبر1957، وشدد على ضرورة استمرار الدول الأعضاء في تقديم المساعدة العاجلة لمنكوبي ولاجئي الجزائر من خلال الجهات المختصة وأفضل السبل لتحقيق هذا الهدف الإنساني.[4]

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن:

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع نفسه، ص 293.
[2] المرجع نفسه، ص 283.
[3] عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص386.
[4] المرجع نفسه، ص-ص388-389.

- الجامعة العربية قامت في ظروف كان الوطن العربي فيها تحت الاستعمار الأجنبي ورغم ذلك جعلت القضية الجزائرية من أهم نشاطاتها منذ مجازر 08ماي 1945، وهذا ما جعلها أول هيئة تبنت كفاح الشعب الجزائري إذ استنكرت ما اقترفته فرنسا من فضائح وإدعاءات وقامت بالعديد من المبادرات في سبيل استمرار الثورة وتحقيق الاستقلال.
- الدبلوماسية الجزائرية بذلت قصارى جهدها للتعريف بالقضية الجزائرية والسعي لكسب تأييد ودعم الدول العربية المنطوية تحت لواء الجامعة العربية عن طريق الخطب التي ألقاها الوفد الخارجي أمام الأمانة العامة للجامعة العربية.
- مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية عرفت اختلافا وتطورا كبيرا تماشيا مع إمكانيات كل قطر وتطورات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية.

الفصل الثالث:

مساعي الجامعة العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

منذ الوهلة الأولى، حظيت القضية الجزائرية باهتمام الجامعة العربية التي ركزت على إخراجها من الفضاء الضيق إلى أكبر التنظيمات القارية والدولية.

حيث نوقشت القضية الجزائرية في أهم المحافل الدولية بفضل الجهود الدبلوماسية المبذولة من قبل جامعة الدول العربية.

وعلى هذا الأساس حاولنا تسليط الضوء في هذا الفصل المعنون بمساعي الجامعة العربية لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ومن بينها مؤتمر باندونغ الذي يعتبر أول انتصار دولي حققته جبهة التحرير الوطني إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات العربية التي لم تكن أقل فاعلية وأهمية في تدويل القضية الجزائرية.

أولا: مؤتمر باندونغ 1955

عقد المؤتمر في الفترة ما بين 18-24أفريل، بعد أقل من ستة أشهر على اندلاع الثورة،[1] ترأس المؤتمر الوزير الأول الاندونيسي وضم 29دولة آفرو آسيوية وهي: الهند، باكستان، سيلان﴿ سيرلنكا ﴾، برمانيا، إندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفليبين، تركيا، تايلاندا، العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، ليبيريا، إثيوبيا، ساحل الذهب﴿ غانا ﴾، كمبوديا، الصين، اليابان، لاووس، نيبال، الفيتنام.[2] كما دعيت لحضوره تونس، الجزائر، المغرب[3] وقبرص ومفتي فلسطين،[4] وشاركت الجزائر بوفد مؤلف من «محمد يزيد»[5] و«حسين آيت أحمد»[6] وهو حضور كاف لتسجيل انتصار هام في المجال الدولي في وقت لم تكن فيه حكومة جزائرية معترف بها،[7] ويرجع ذلك إلى الموقف الواضح الذي اتخذته جامعة الدول العربية الداعمة للقضية الجزائرية والمتمثل في مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ.[8] ومن على هذا المنبر سعت الجامعة العربية إلى إبراز مساعيها الدبلوماسية في محاولة معالجة المشكلة الجزائرية المعقدة في إطار سياستها التراجعية أو التحفظية بسبب خوفها من فشل الثورة من جهة وانتظارها عرض الوساطة السعودية في رحم الجامعة من جهة أخرى.[9]

---

[1] مليكة حميدي، شهرة بوهلة، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة الوطنية﴿1956-1959﴾جريدة المجاهد أنموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م02، ع02، ديسمبر2018، ص19.

[2] عبد القادر خليفي، المؤتمرات الافرو-آسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع08، ماي2003، ص220.

[3] أحمد سعيود، الذكرى الخمسون لمؤتمرباندونغ التاريخي، المصادر، ع12، جانفي2023، ص143.

[4] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص220.

[5] محمد يزيد: ولد عام 1923، وانضم إلى حزب الشعب الجزائري السري عام 1942، وكان عضوا دائما في وفد حركة انتصار الحريات الديموقراطية بباريس التحق بالقاهرة في أكتوبر1954، وأصبح عضوا في الوفد الأجنبي لجبهة في مؤتمر باندونغ إلى جانب حسين آيت أحمد كما أصبح ممثلا للجبهة في نيويورك بعد اختطاف الزعماء الخمسة 1956، ينظر: رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، د ط، تر: فارس غصوب، دار الغرابي، د س، ص-ص 380-381.

[6] Horne Alistaire, histoire de guerre d'Algerie, édition albin michel, Paris, 1999, p136.

[7] عبد القادر خليفي، المؤتمرات الافروآسيوية والقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص224.

[8] أحمد أحمد صالح العرامي، المرجع السابق، ص137.

[9] زليخة معلم، الجهود الدبلوماسية للدول الافروآسيوية اتجاه القضية الجزائرية﴿1955-1962﴾، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2021-2022، ص225.

افتتح الرئيس الاندونيسي «أحمد سوكارنو»[1] المؤتمر بخطاب اقترح فيه على الدول الإفريقية والآسيوية شعار شعار «عش واتركه يعيش» و «وحدة في الاختلاف» ثم تبعه المندوب الاندونيسي الذي أوضح أن مصادر الصراع هي الاستعمار والعنصرية وانخفاض مستوى المعيشة أما بقية المندوبين فقد تبنوا المنصة الخطابية بعد ذلك خلال ثلاث جلسات طالبوا فيها بالعمل على إزالة شبح الحروب وانتقد بعضهم حق الفيتو النافذ في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[2]

أما بالنسبة للوفد الجزائري فكان له العديد من النشاطات تمثلت في تعريف المشاركين في المؤتمر بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري، وشدد على أن الشعب الجزائري الذي حمل السلاح تحت راية جبهة التحرير لن يهدأ حتى يحرر بلاده من ذرائع الاستعمار وطالب المشاركين في المؤتمر بتقديم الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[3]

كما لعبت الوفود العربية دورا فعالا ونشاطا مكثفا لإبراز حقيقة القضية الجزائرية وفضح المناورات الفرنسية، ومن هؤلاء جمال عبد الناصر الرئيس المصري الذي ألقى كلمة في اجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر في 21أفريل 1955، انتقد فيها مزاعم فرنسا القائلة بان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، كما اقترح نيابة عن مصر، أن يتقدم المؤتمر بمقترح يعلن دعم الدول الإفريقية الآسيوية لحق الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال وأن تسرع الحكومة الفرنسية في تسوية سليمة وعاجلة. [4]

وبفضل هذه المساعدة استطاعت القضية الجزائرية أن تصل إلى هدفها من خلال استجابة هذا المؤتمر لطلب الوفد الجزائري[5]إذ تضمن البيان الختامي لهذا المؤتمر «المطالبة بتأييد حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، وتأييد قضايا الحرية والإستقلال لجميع الشعوب المناضلة، وتأييد حقوق شعب الجزائر وتونس

[1]أحمد سوكارنو: رئيس جمهورية اندونيسيا ومؤسس الحزب الوطني الاندونيسي الذي واجه الاستعمار الهولندي، وهو من الداعين إلى عقد المؤتمر، شهدت بلاده استعمارا هولنديا بغيضا، وخلال الحرب العالمية الثانية رفض سوكارنو التعاون مع اليابان التي حلت محل الهولنديين ورفعت شعار «آسيا للآسيويين». هاجم الاستعمار بنوعيه القديم والحديث ودعا إلى سلام عالمي حقيقي، ينظر: عبد القادر خليفي، باندونغ بداية يقظة، مجلة عصور، ع30-31، جويلية-ديسمبر 2016، ص68.

[2]عبد القادر خليفي، باندونغ بداية يقظة، المرجع نفسه، ص67.

[3]مليكة حميدي، شهرة بوهلة، المرجع السابق، ص19.

[4]بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص-ص311-312.

[5]مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية﴿1954-1962﴾، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص291.

ومراكش في تقرير المصير والإستقلال...»[1] وناشد الحكومة الفرنسية إيجاد تسوية سليمة لهذه المسالة دون إبطاء.[2]

ومهد هذا الدعم الطريق لهيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة من 26جويلية 1955موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وصادرة عن 14دولة مشاركة في مؤتمر باندونغ تطالب بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة.[3]

[1] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسالة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، م 04، ع01، مارس2020، ص20.

[2] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص313.

[3] منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى1962، ط2، دار هومة، الجزائر،2007، ص 143.

ثانيا: في هيئة الأمم المتحدة:

يعود اهتمام مجلس الجامعة العربية بالشأن الجزائري إلى أفريل 1953، عندما كلف الأمانة العامة بطرح القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة بعد إعداد دراسات شاملة عن مختلف الشؤون الجزائرية لتكون بين أيدي الوفود الغربية عند إثارتها.[1]

حيث أن رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بعث بها ممثلو 14دولة بتاريخ 29جويلية1955وهي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، السعودية، سوريا، تايلندة، اليمن. ويطالبون بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة.[2]

تشير هذه المذكرة إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة، الوضع المزرى في الجزائر نتيجة القمع العسكري الفرنسي مذكرة الأمم المتحدة أن استمرار هذا الوضع الخطر سيؤدي إلى خلق تهديد للأمن وربما إلى نزاع دولي، كما تشير إلى المادة﴿ 11﴾من الميثاق والتي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة القضايا التي لها علاقة بالسلم والأمن الدوليين.[3]

في22سبتمبر1955أحال الأمين العام القضية الجزائرية إلى اللجنة العامة لدراستها ومعالجتها في الدورة العاشرة للجمعية العامة، إلاّ أن هذه الأخيرة قررت عدم إدراجها في جدول أعمالها.[4] بعد احتجاج المندوب الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة، معتبرا المسالة متعلقة بالشؤون الداخلية الفرنسية ولا يحق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا.[5]

---

[1] حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية في القضية الفلسطينية، المستقبل العربي، ع42، أكتوبر1982، ص138.

[2] احمد عصماني، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال تصريحات قادتها﴿1954-1962﴾، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر،2001، ص54.

[3] محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة1957-1958، تر علي تابليت وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د ط، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر،2007، ص38.

[4] المرجع نفسه، ص 39.

[5] المرجع نفسه، ص40.

وفي هذا الصدد صرح أحمد الشقيري الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة بما يلي: «إن الجزائريين لهم الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم، وفي عصر هيئة الأمم المتحدة ...فمن غير المقبول بتاتا أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية».[1]

باشرت الجمعية العامة خلال دورتها العاشرة في30سبتمبر1955مناقشتها الإجرائية لموضوع اختصاص الأمم المتحدة بدراسة الحالة الجزائرية وفي نهاية المناقشة قررت الجمعية العامة بأغلبية الأصوات تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها العاشر، وبناء عليه أحيلت القضية الجزائرية بالطبع إلى اللجنة السياسية والأمنية الأولى لدراستها.[2]وعلى إثر ذلك قام المندوب الفرنسي بتهديد الجمعية العامة بقوله: «...فحكومتي ترفض أي تدخل للأمم المتحدة...ويعتبر باطلا ولاغيا لما قد توصي به الجمعية العامة في هذه القضية». [3]

وإشادة بما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الموافقة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها عقد مجلس الجامعة العربية اجتماع في تشرين الأول 1955، الذي تمخض عنه العديد من القرارات الفاعلة التي خدمت هذه القضية من بينها الاستمرار في تأييد الشعب الجزائري في المطالبة بممارسة حقه في تقرير مصيره.[4]

وفي ضوء تفاقم الأعمال الإجرامية الفرنسية، اتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة توصيات من بينها: متابعة السعي لدى الحكومة الفرنسية والدول الصديقة لوقف الإجراءات العسكرية ضد الشعب الجزائري والاعتراف بحقه في الحرية والاستقلال، وتوجيه تعليماتها إلى الوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة لطلب عرض الملف الجزائري على مجلس الأمن. وفي عام 1956اجتمع مجلس الجامعة العربية من أجل بحث القضية الجزائرية من بين اهم القرارات التي خرج بها هذا الاجتماع مناشدة حكومات الشعوب المحبة للسلام مناصرة ودعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل يقوم على أساس مبادئ الأمم المتحدة.[5]

وفي العام نفسه بعث محمد خيضر برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام، يشكره فيها على الدور النبيل والمشرف الذي يقوم به وفدها في هيئة الأمم المتحدة والواقع أن خيضر، ومن وراءه جبهة التحرير

---

[1] عبد الله مقلاتي، أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، المجلة التاريخية الجزائرية، ع08، جوان2018، ص290.

[2] محمد علوان، المصدر السابق، ص63.

[3] المصدر نفسه، ص58.

[4] عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص386.

[5] المرجع نفسه، ص 387.

الوطني سعت إلى توعية هذه الهيئة بمزايا القضية الجزائرية حيث قرر مجلس الجامعة عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.[1]

وواصلت الدول الافرو-آسيوية دعوة الأمم المتحدة لعرض القضية الجزائرية في دورتها الحادية عشرة التي عقدت في فيفري 1957، ودعت فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري والتفاوض على تسوية سليمة مع القوميين الجزائريين. كما طلبت المساعدة من الأمين العام لإجراء المفاوضات. [2]

ونتيجة لذلك، اجتمع مجلس الجامعة العربية في مارس1957، واستعرض آخر المستجدات في القضية الجزائرية، مناشدا الدول الغربية الأعضاء بضرورة قيام وزراء خارجية هذه الدول بزيارات للدول الأجنبية قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتعريفها بالقضية الجزائرية.[3]

أحمد الشقيري الأمين العام المساعد للجامعة العربية والشخص الذي اختارته جبهة التحرير الوطني لخوض معركة تدويل القضية الجزائرية، حضر هذه الجلسة وركز على تقديم شكوى ضد فرنسا، وفضح جرائمها بحق الشعب الجزائري أمام الأمم المتحدة، واستنكار سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الدول الغربية، بعد دراسته جميع الأوضاع مع المسؤولين الجزائريين. ومما جاء في خطابه ما يلي: «كيف تقفلون أبواب الأمم المتحدة في وجه القضية الجزائرية ...كيف لا ترفعون صوتكم في تأييد حق الشعب الجزائري في وطنه...»[4] وبعد نقاش حاد حازت القضية الجزائرية على قرار هام يدعو إلى إيجاد حل سلمي وديموقراطي عادل لها. وأصبحت بذلك قضية دولية وليست مشكلة فرنسية داخلية.[5]

على الرغم من تأييد الدورة الحادية عشرة لضرورة إيجاد حل للقضية الجزائرية، عقد مجلس الجامعة العربية عقد اجتماع وقرر بذل جهوده الدؤوبة والعاجلة مع أعضاء الأمم المتحدة لإنجاح القضية الجزائرية في الدورة المقبلة للأمم المتحدة.[6]

---

[1] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1 المرجع السابق، ص-ص 70-71.

[2] محمد علوان، المصدر السابق، ص100.

[3] عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص 388.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص291.

[5] المرجع نفسه، ص292.

[6] محمد علوان، المصدر السابق، ص388.

وفي نهاية 1957عقدت الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة وتولى أحمد الشقيري مسؤولية الدفاع عن القضية الجزائرية وألقى خطابا مطولا كشف فيه السياسة الفرنسية والسيد pineau وزير خارجية فرنسا، وصاحب مقولة الجزائر أرض فرنسية، مؤكدا أقواله بأدلة وبراهين وحقائق تاريخية، آملا أن تصبح الجزائر قريبا دولة مستقلة تحتل مكانة مرموقة في هذه المنظمة العالمية.[1]كما قام مندوبو الدول العربية بنشاط مكثف خلال هذه الدورة، لفضح الممارسات الفرنسية في الجزائر، من هؤلاء المندوب التونسي السيد «المنجي سليم» لذي تولى الرد على السيد بينو وانتفد أعمال الجيش الفرنسي، وأكد على المفاوضات .

كما أكد المندوب السوري السيد زين الدين على حق الشعب الجزائري في كفاحه وندد بالإجراءات التعسفية، وألح على أن الحل الوحيد لحل القضية الجزائرية هو التفاوض المباشر القائم على استقلال الجزائر.[2]

كما ألقى ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة، على حربي، كلمة مطولة أمام الوفود المشاركة، ربط فيها الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، نافيا ما تسميه فرنسا بعمليات التهدئة. كما دعا فرنسا إلى التخلص من ثلاثة اعتبارات لا علاقة لها بالواقع وهي:

- اعتبار الجزائر جزءا من التراب الفرنسي.
- إن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر.[3]
- المعمرون الفرنسيون ليسوا كلهم من أصل فرنسي، ولا يمكن أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة.

ومن هنا يبدو أن القضية الجزائرية استطاعت أن تحقق نجاحا ملموسا، إذ وافقت الجمعية العامة بالإجماع يوم 10ديسمبر 1957على قرار يدعو إلى تسوية القضية الجزائرية بين طرفي الصراع.[4]

مر عام 1957ومعظم 1958، ولم تستجب فرنسا لمطالب الأمم المتحدة، وواصل الفرنسيون مناوراتهم وحربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري الأعزل.[1] ولهذا السبب قدمت 24دولة إفريقية وآسيوية طلب التسجيل

[1] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع08، دس، ص334.

[2] علي تابليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، مجلة أول نوفمبر، ع156/155، 1997، ص29.

[3] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص-ص 290-291.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص293.

في16جويلية 1958، بما في ذلك العديد من الدول العربية وهي﴿ لبنان، مصر، السودان، المملكة السعودية، ليبيا، الأردن، العراق، تونس ﴾

وقد تمثل النشاط العربي على وجه لخصوص فيما يلي:

استعرض أحمد الشقيري نيابة عن الوفود العربية حيثيات القضية الجزائرية، وأعرب عن أسفه لتغيب فرنسا عن هذه الدورة، ووصف «سلم الشجعان» المشروع الإغرائي الذي جاء به الجنرال ديغول[2] في 23اكتوبر1958 بسلم الجبناء مؤكدا أن الجزائريين ليس بينهم جبان وسيواصلون معركتهم لتحقيق الاستقلال التام، وشجب سياسة فرنسا الهادفة إلى الاندماج والتهرب من قرارات الأمم المتحدة.[3] وختم كلمته بالقول: «كان الأفضل للجنرال ديغول أن ينسحب من الجزائر لا من الأمم المتحدة...».[4]

وفيما يتعلق بفكرة تقرير المصير والدستور الفرنسي اللذان طرحهما، اعتبرت الجامعة العربية أنه يحرم تعسفيا الشعب الجزائري من نيل حقه في الحرية والاستقلال، ودعت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية هيئة الأمم المتحدة وأعضائها وجميع الشعوب المحبة للسلام للوقوف في وجه هذه المحاولات لإحباطها وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره.[5]

كما أعرب الملك سعود لسكريتير الأمم المتحدة في لقاء جمعهما، عن دعم كل العرب للقضية الجزائرية، مؤكدا له أن العلاقة السياسية بين العرب وفرنسا تعتمد على حل هذه القضية، حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم واستقلالهم.[6]

---

[1] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج 1، المرجع السابق، ص335.

[2] الجنرال ديغول﴿ le générale Degaule ﴾ولد في 22 نوفمبر 1890، في مدينة ليل الفرنسية دخل مدرسة سان سير العسكرية سنة 1908أهله ليمضي عقدا لمدة سبع سنوات سنة 1904لتكون هذه الخطوة بداية حياته العسكرية ارتبط اسمه بالجزائر مرتين الأولى سنة 1940خلال الحرب العالمية الثانية خلال إنزال قوات الحلفاء في المغرب والجزائر، والثانية منذ سنة 1958إلى سنة 1962كرئيس للحكومة ثم كرئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة حيث واجه في الوقت نفسه جبهة التحرير الوطني ودعاة الجزائر الفرنسية، ينظر: كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية ﴿1955-1962﴾، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي1945قالمة، 2016، ص 62.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص294.

[4] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، الطبعة الالكترونية الأولى، دار النهار، بيروت،2005ص481.

[5] بشير سحولي، المرجع السابق، ص115.

[6] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص336.

ورغم أن فرنسا لم تشارك في المناقشة طلبت من حلفائها منع جدولة القضية الجزائرية في هذه الدورة، واستجابة لمطلبها ركزت مداخلاتهم على تأجيل النظر في القضية الجزائرية، إلا أن النشاط المكثف الذي قامت به الدول العربية الذي كان تنفيذا لقرارات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المتخذ يوم 07سبتمبر 1959لإقناع الوفود المشاركة بالتصويت لصالح هذه القضية ساهم في إصدار قرار أممي يدعو إلى مناقشة القضية الجزائرية من قبل اللجنة السياسية.[1]

والواقع أن النشاط العربي لإنجاح هذه الدورة بدأ منذ عام 1955، عندما سلم السفير الأردني «يوسف هيكل»، برفقة سفراء تسعة دول عربية﴿ ليبيا، مصر، السعودية، المغرب، تونس، لبنان، اليمن، العراق، الكويت ﴾مذكرة إلى السيدHairture أحد كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية أعربوا فيها عن أملهم أن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التأييد للقضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة المقبلة، وقد أعرب الممثل الأمريكي عن قلقه إزاء القتال الدائر في الجزائر.[2]

وعقدت الجلسة الرابعة عشرة في ديسمبر1959 بعد التصريح الذي أدلى به ديغول يوم 16سبتمبر1959، الذي أقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك بتأثير 22 حكومة آفرو –آسيوية التي وجهت رسالة إلى مجلس الأمن يوم 10جويلية1959لتذكيره بمعاناة الشعب الجزائري.[3] والتصريح الذي أدلى به الأمين العام للجامعة العربية لمراسل صحيفة L'observateur بتاريخ 14 جويلية 1959حول موقف القضية الجزائرية؟ فرد عليه قائلا: «إنني أعتبر من المعقول جدا أن يتقابل ممثلون عن الحكومتين الجزائرية والفرنسية في بلد محايد. وأنا أسألكم بدوري كيف يمكن لفرنسا أن تجد أمامها مفاوضا أحسن من السيد فرحات عباس؟ وإنني أقول للرأي العام الفرنسي كما قلت للسيد عباس بأننا نحن الدبلوماسيون العرب مستعدون لتأييد وتعزيز كل جهد بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين وذلك من خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، أما إذا صممت الحكومة الفرنسية على مواصلة هذه الحرب الجائرة والوحشية فإن تضامننا مع الجزائر المجاهدة سيتخذ أشكالا أكثر فعالية».[4]

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 295.

[2] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 337.

[3] المرجع نفسه، ص 337.

[4] بشير سحولي، المرجع السابق، ص115.

وإلى غاية عام 1960 السلطات الفرنسية ما تزال تتهرب من الحقيقة وتماطل في الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها خلال مناقشاتها للقضية الجزائرية في خمس دورات على التوالي قصد القضاء على الثورة،[1] وكما جرت العادة تقدمت 25دولة آفرو آسيوية بطلب إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في دورتها الخامسة عشر وذلك يوم 20جويلية 1960،[2] ووقع عليها مندوبو الدول الآتية :أفغانستان-السعودية-برمانيا-سيلان-الحبشة-غانا-غينيا-الهند-اندونيسيا-العراق-ايران-الاردن-اللاووس-لبنان-ليبريا -ليبيا-ماليزيا-المغرب-النيبال-باكستان-الفيليبين-الجمهورية العربية السودان-تونس-اليمن.[3]

وكان ذلك في غياب الوفد الفرنسي، وتميزت جلسات هذه الدورة بتدخل العديد من الوفود من بينهم ممثل السودان الذي أكد على ضرورة اعتراف «ديغول» باستقلال الجزائر، وإلا فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم، ويجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار.

أما رئيس الحكومة اللبنانية السيد «صائب سلام» اعتبر طلب الحكومة الجزائرية المتمثل في إجراء استفتاء مطلبا معقولا وأنه من واجب الأمم المتحدة أن تضمن حرية الاستفتاء. أما الملك الأردني فقد أكد دعمه للقضية الجزائرية مفندا حجج فرنسا لرفض حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما لام الأمم المتحدة التي تكيل بمكيالين في القضايا الدولية، مبررا هنا على ذلك بموقفها من كوريا والمجر، وإهمالها لقضية الجزائر التي هي أهم من غيرها، مؤكدا على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كما انتقد السيد «هاشم جواد» ممثل العراق مواقف الجنرال «ديغول» من القضية الجزائرية، وأصر على ضرورة اتخاذ هيئة الأمم المتحدة برنامجا يساعد على تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري.[4]

كما أكد ممثل الدبلوماسية المغربية «محمد الخامس» موقف المغرب الأقصى المتمسك بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.[5]

---

[1] عبد القادر كرليل، مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة1955-1962، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع 11، ديسمبر2017، ص59.

[2] أمال قبائلي، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة1957-1958، مجلة المصادر، ع29، د س،247.

[3] المجاهد، رسالة الدول الاسيوية والافريقية إلى السكريتارية العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، ج 3، 1960/08/08، ص127.

[4] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص-ص341-342.

[5] رفيق تلي، دور دول المغرب العربي في دعم القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م04، ع04، د م، أكتوبر 2021، ص579.

أما أحمد الشقيري تصدى لعرض القضية الجزائرية وما حققته من نجاح في الدورات السابقة، كما دعى إلى إجراء استفتاء حقيقي في الجزائر تشرف عليه الأمم المتحدة،[1] وحين لم تفز بأغلبية الأصوات أدخلت عليها تعديلات بحيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وأصبح نصها كالتالي: «إن الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ تقرير المصير تقرر،

1. حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
2. الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات وتنفيذها على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.
3. إن الجمعية العامة هي المسؤولة على تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة».[2]

وتحصل هذا المشروع المعدل على الأغلبية، أي 68صوتا ضد 27، وامتناع 08وفود عن التصويت،[3] ويعتبر تصويت الأمم المتحدة على مساندة القضية الجزائرية نصرا كبيرا إذ تبنت بهذا التصويت كثيرا من المبادئ التي تكافح ثورتنا من أجلها من بينها:

1. الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.
2. نادت بوجوب المحافظة على الوحدة الترابية للقطر الجزائري، وهذا يعد إنذارا رسميا من الأمم المتحدة للحكومة الفرنسية التي تريد تجزئة التراب الجزائري وإبقاء المناطق الغنية﴿ الصحراء ﴾تحت سيطرت الحكومة الفرنسية.
3. الاعتراف بضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق تقرير المصير تطبيقا سلميا.[4]

وبالتالي سجلت القضية الجزائرية بفضل كفاح وجهود الشعب وكذا بفضل الدور الهام الذي قام به ممثلو الدول العربية المتمثل في إصرارهم على ضرورة منح الشعب الجزائري الأعزل حقه الشرعي في تقرير المصير وفق ما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة، بل أنهم حملوا هيئة الأمم المتحدة مسؤولية الإشراف على الاستفتاء نتيجة عدم

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص296.
[2] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص341.
[3] رفيق تلي، المرجع السابق، ص579.
[4] أمال قبائلي، المرجع السابق، ص248.

ثقتها في نزاهة فرنسا المعروفة بتزوير الانتخابات.[1] ورغم هذا فان الجمعية العامة لم تستجب لطلب إجراء استفتاء تحت إشرافها، إلا أن قراراتها المشار إليها تعتبر نصرا للقضية الجزائرية في المحافل الدولية.[2]

أصبحت الثورة الجزائرية أكثر إثارة بعد الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة فتصاعدت العمليات الفدائية في المدن بالتوازي مع العمليات العسكرية التي ينفذها جيش التحرير، وكثف الجيش الفرنسي عمليات تمشيطه إيمانا منه بقدرته على قمع الثورة، ودفع المجاهدين للاستسلام، لكن إجراءاته باءت بالفشل، وظهر الانقسام والانشقاق في صفوف جنوده وقيادته، وازداد التأييد السياسي الدولي للثورة، فاعترفت دول أخرى بالحكومة المؤقتة كمالي، الكونغو، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، باكستان.[3] وتنوب عليه في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول سبل تنفيذ تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

ولتحقيق هذا الهدف عملت السلطات الفرنسية على تنظيم عدة اجتماعات مع ممثلي الحكومة المؤقتة الذين تم تفويضهم لغرض التفاوض مع فرنسا منها لقاء ايفيان الأول 13جوان 1961، ولوغران 20-29جويلية 1961، لكن فرنسا بخطواتها الماكرة تعاملت مع موضوع المفاوضات بوجهين: الأول تريد أن تظهر للمجتمع الدولي استعدادها لإنهاء المشكل بالطرق السليمة، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن، والثاني تسعى من خلاله إلى فرض ضغوط ومساومات لصرف الموضوع عن مساره الصحيح، لكن مسؤولي جبهة التحرير كانوا فطينين لما تحمله فرنسا من نوايا سيئة.[4] فتم إبلاغ المجموعة الأفروآسيوية عن طريق المندوب الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، ممثلا بشخص محمد يزيد، الذي أثار القضية مرة أخرى من خلال طلب يتضمن مشرع لائحة تقدمت به دول الكتلة الإفريقية الآسيوية يوم 16سبتمبر1961جاء فيها: «إن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية، بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر عن البحث عن حل تفاوضي، سلمي، على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال،

[1] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص343.

[2] أمال قبائلي، المرجع السابق، ص25.

[3] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص306.

[4] عبد القادر كرليل، مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة1955 -1962، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع11، ديسمبر 2017، ص62.

وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري».[1] وتمت الموافقة على اللائحة دون مناقشة بسبب الخطوات التي اتخذتها القضية الجزائرية والتطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي، [2]إضافة إلى الدور البارز والنشاط المكثف الذي مارسه أعضاء الوفود العربية قبل وأثناء انعقاد هذه الدورة لإقناع الجميع بضرورة دعم اللائحة والتصويت لصالحها. وكان من بينهم أحمد الشقيري الذي ألقى خطابا شاملا استعرض فيه كالعادة مزايا القضية الجزائرية، مسلطا الضوء على استعداد الجزائريين للتفاوض بهدف الوصول إلى حل سلمي. يعيد الحق لشعبها. [3] ومما جاء في ختام كلمته: «أن الجزائر مستعدة للسلام على أساس ميثاق الأمم المتحدة وبقي على فرنسا أن تختار الحرب أم السلام.»[4]

في الواقع، يعتبر هذا الخطاب ترجمة عملية لقرار جامعة الدول العربية في 19سبتمبر 1961والذي أوصى "ببذل المساعي لدى أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول غير المنحازة والمجموعة الأفروآسيوية، وسائر الدول الصديقة لإستصدار قرار من الأمم المتحدة يؤكد حق الجزائر الطبيعي المقرر في الاستقلال والسيادة، ووحدة الشعب والأراضي الجزائرية، واتخاذ الوسائل الفعالة لممارسة هذا الحق".[5]

وعند طرح مشروع اللائحة للتصويت في 20ديسمبر1961أمام الجمعية العامة للدورة السادسة عشرة، أيد المشروع 62صوتا مقابل لا شيء، وامتنع 38عن التصويت.[6]

وبهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن الذي صوتت عليه الأكثرية انتصارا للقضية الجزائرية لأنه أقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وسيادته ووحدة أراضيه. كما اعترفت الأمم المتحدة بالطابع الدولي للحكومة الجزائرية المؤقتة، وأنَّ القضية استعمارية لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين وهي تشغل بال الأمم المتحدة.[7]

---

[1] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص 306.

[2] أمال قبائلي، المرجع السابق، ص253.

[3] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية1962/1954، ج1، المرجع السابق، ص307.

[4] أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، د س، ص158.

[5] بشير سعدوني، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص345.

[6] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص63.

[7] أمال قبائلي، المرجع السابق، ص254.

وفي الدورة السابعة عشرة للأمم المتحدة في أكتوبر 1962، والتي كانت آخر جلسة للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وذلك بعد أن أذعنت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع الجزائر. ودخل الوفد الجزائري هذه الدورة حاملا أوراق اعتماد الدولة الجزائرية المستقلة لتشغل مقعدا في هيئة الأمم المتحدة وكان الشقيري من الذين رحبوا بها بخطاب مؤثر ومعبر، واعتبر ذلك انتصارا للحرية والتضحيات الكبيرة التي قدمها المستعمر

ثالثا: المؤتمرات العربية

1.مؤتمر شتورة 1960:

انعقد مؤتمر في مصيف شتورة بلبنان يوم الاثنين 22أوت 1960 وحضره كل من وزراء خارجية الدول العربية والسيد هاجم جواد وزير خارجية العراق والسيد موسى ناصر وزير خارجية الأردن والسيد وهب الورى وزير خارجية ليبيا والسيد فيليب وزير خارجية لبنان.

عرض في هذا المؤتمر مجموعة من القضايا العربية والتي من بينها قضية الجزائر التي لقيت اهتمام كبير فقد أعطى هذا المؤتمر الأفضلية للقضية الجزائرية من بين كل القضايا وبعد قيام الجلسة العلنية ألقى السيد وهب الورى وزير خارجية ليبيا كلمته على حرص الدول العربية على أن تكون يدا واحدة، كما ألقى سادة وزراء الخارجية للعرب والعراق والأردن على ضرورة إيجاد حل حول القضية الجزائرية وأعلنوا تعاطفهم وتضامنهم مع الجزائر.[1]

بعد انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عقدت جلسة سرية تم فيها دراسة جدول الأعمال وإعطاء الأولوية لقضية الجزائر ودُرست المذكرة التي تقدم بها الوفد الجزائري التي كانت تتناول مقترحات كريم بلقاسم وتم قبولها من طرف المؤتمر فهي تعد من أهم الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية.[2]

بعد تقديم المذكرة الجزائرية عقد كريم بلقاسم مؤتمر صحفي في شتورة 23 أوت وأعرب عن ارتياح الوفد الجزائري للجلسة التي حضرها في مؤتمر شتورة والتي قبلت به المقترحات الجزائرية.

اجتمع مجلس جامعة في 24 أوت 1960 والذي وافق على قرارات اللجنة السياسية المتمثلة في:

1.بذل الجهود لدى هيئة الأمم في دورتها المقبلة.

2.بذل الجهود الدبلوماسية مع آسيا وإفريقيا من أجل سرعة الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

[1]- جريدة المجاهد، العرب يدركون مسؤوليتهم نحو الجزائر، ج3، ص158.

[2]- المرجع نفسه، ص158.

3.تقديم يد المساعدة لجيش التحرير الوطني الجزائري في جميع البلدان العربية.[1]

2. مؤتمر الدار البيضاء 1960

شهد المؤتمر قبل انعقاده تحولات على الساحة الدولية والإقليمية والوطنية التي أدت إلى انعقاده حيث نجد وجود علاقة سببية تربط بين المؤتمر والمحيط الدولي وأن الظروف الإقليمية والدولية هي التي تحكم في عقد هذا المؤتمر ومن التحولات الدولية نذكر:

المتغيرات السياسية: مع بداية الستينات ظهرت موجة استقلال العديد من الدول وتحالف حركات التحرر الوطنية، وإصدار العديد من القرارات عن الأمم المتحدة والتي من بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة قرار الجمعية العامة سنة 1970الذي يتعلق بتصفية الاستعمار.[2]

المتغيرات الدولية: كانت لها آثار على العلاقات الدولية في تلك الفترة وارتبط ذلك باشتداد الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وتأثيرها على الساحتين العربية والإفريقية. أما عن أهم المتغيرات التي أثرت على الأوضاع الدولية في الساحتين نرى القضية الجزائرية التي كانت تعتبر من مسائل الصراع مع القوى الاستعمارية.[3]

المتغيرات الإيديولوجية: لعبت دور مهم لقيام الأفارقة بعقد المؤتمر لتخليص القارة الإفريقية من المشاكل والقضايا التي عرفتها وتتمثل في إيديولوجية[4] التحرر وأغلب قادة الأفارقة الذين لبوا دعوة محمد الخامس في الدار البيضاء ومن بينهم: جمال عبد الناصر[5]وسيكوتوري وذكروما وموديبوكيتا. كانوا من أشد المدافعين عن إيديولوجية تصفية الاستعمار ودعوتهم لاستقلال جميع الدول الإفريقية.

---

[1] عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص392.

[2] نور الدين الداودي، مؤتمر الدار البيضاء اتحاد افريقي حداثي لم يكتب له النجاح، مجلة دورية كان التاريخية المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، م13، ع47، مارس 2020، ص197.

[3] أسامة عبد التواب، محمد عبد العظيم، مجموعة الدار البيضاء 1961-1963نموذج للبعد الثوري في العلاقات المصرية المغربية، ج2، مجلة وقائع التاريخية، ع34، جانفي 2021، ص514.

[4] الايديولوجية: تعني نسق من المعتقدات والمفاهيم تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، ينظر: الزبير بن عون، ماهية الأيديولوجيا، مجلة الحوار الثقافي، م8، ع1، جانفي 2019.

[5] جمال عبد الناصر: أحد أبرز قادة التيار القومي العربي الوحدوي التحرري وأقوى المنادين بالاشتراكية وصاحب مشروع نهضوي عربي كبير ويعتبر رمز للاستقلالية، ينظر: بثينة عبد الرحمان التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2000، ص9.

التحولات الإقليمية: نرى أن الأوضاع التي عاشتها الدول الإفريقية وبالأخص أزمة الكونغو والجزائر جعلت الدول الإفريقية تأخذ طريق التكتل والاتحاد فيما بينها، ففي أزمة الجزائر نرى مشاركة فرحات عباس في المؤتمر وهذا دليل على الاهتمام الإفريقي بالقضية الجزائرية. كما حصلت على تأييد واسع في الدورة 15 لهيئة الأمم المتحدة مما دفع بالقادة الأفارقة لدعم قضية الجزائر.

التحولات الوطنية: إن استقلال المغرب خلف العديد من الصعوبات وطرحت الدبلوماسية المغربية تحديات صعبة وبالتحديد الوحدة الترابية واندماج المغرب في التنظيم الوطني.[1]

وانطلاقا لما سبق ذكره تم انعقاد هذا المؤتمر في الفترة 04 إلى 08 جانفي بالدار البيضاء المغربية بدعوة من ملك المغرب محمد الخامس [2]وقد حضره كل من مصر وغانا ومالي وليبيا إضافة إلى ممثل عن حكومة سيلان وكذا وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية.[3]

وقد خرج المؤتمر بقرارات وتوصيات أهمها:

يعتبر مؤتمر الدار البيضاء تطور طبيعي للمؤتمرات فقد جاء كرد حاسم للأحداث في القارة ومن القرارات التي خرج بها هذا المؤتمر بعد انعقاد تتمثل في:

1.من جانب الكونغو فقد أصدر قرار يتعلق بالتعبير عن الوضع الذي تنادي به دول آسيا وإفريقيا والذي رسم طريق أمام الأمم المتحدة لتمارس واجبها وتحقق الكونغو وحدتها واستقلالها.

2.أما قضية فلسطين فقد حذر المؤتمر من تهديد السلام والأمن في الشرق الأوسط ويصر على ضرورة حل هذه القضية تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ويندد إسرائيل كما وصفها أداة في خدمة الاستعمار ليس فقط في الشرق الأوسط بل في إفريقيا وآسيا أيضا.

3.دعوة إفريقيا واسيا إلى مقاومة السياسة الجديدة التي يستخدمها الاستعمار.

---

[1]نور الدين الداودي، المرجع السابق، ص199.

[2]محمد الخامس: يعتبر أحد صناع التاريخ في القرن العشرين عاش حياة حافلة بالكفاح وقدم تضحيات كبيرة بمواقفه الوطنية وعارض المشاريع الاستعمارية وكان مخلصا اتجاه قضايا وطنه وشعبه، ينظر: رفيق تلي، نفي محمد بن يوسف (محمد الخامس) من طرف السلطات الفرنسية، مجلة متون، م12، ع2، أوت 2020، ص 224.

[3]نور الدين الداودي، المرجع السابق، ص199.

4.بالنسبة للجزائر فقد أعلن المؤتمر عن مساندته لشع الجزائر وحكومته المؤقتة بجميع الوسائل ويدعو جميع الدول التي تساند شعب الجزائر في كفاحه من أجل تحرير وطنه والعمل على زيادة المساعدة السياسية والدبلوماسية والمادية.

5. فيما يخص موريتانيا فقد أعلن المؤتمر بالعزم على إحباط كل محاولة لتقسيم أجزاء القارة الإفريقية وجعلها من توابع، وتأييده لأي عمل تقوم به المغرب في موريتانيا لاسترجاع الحقوق المشروعة.[1]

6.أصدر المؤتمر لائحة التجارب النووية التي قامت بها السلطات الفرنسية بالصحراء الجزائرية والتي كانت تعارض وبشدة على متابعة فرنسا تجاربها الذرية في الأرض، وأن البلاد الإفريقية لم توافق على ذلك وتوصيات الأمم المتحدة بالإضافة إلى مطالبته بضرورة دعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورفض التحايل الفرنسي الذي يهدف إلى المساس بالوحدة الترابية للجزائر.[2]

توصيات المؤتمر: تتمثل في:

1.الدعوة إلى الوحدة الإفريقية.

2.التأكيد على مبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

3. محاربة الاستعمار القديم والجديد.

4.التأكيد على مبدأ المحافظة على سيادة دول الأعضاء ووحدة أراضيها.[3]

عملت الجامعة العربية هي الأخرى على تكريس جهودها اتجاه القضية الجزائرية من خلال هذا المؤتمر وذلك بتنبيه الأمم المتحدة على حالات الجزائريين في مراكز التجمع والمعتقلات الجزائرية، كما طالبة بإرسال لجنة دولية عاجلة إلى الجزائر للتحقيق حول الوضع القائم، واتخاذ حلول فعالة لوقف أعمال الإبادة التي ترتكبها السلطات الفرنسية ضد الآمنين في الجزائر.[4]

3.مؤتمر وزارة خارجية الدول العربية:

[1] صلاح دسوقي، المرجع السابق، ص 13.

[2] صالح حمير، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الافرواسيوية 1955-1961، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، تبسة (الجزائر)، 12ديسمبر2018، ص181.

[3] المختار الطاهر كرفاع، فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي، مجلة الجامعة، م13، ع15، 2013، ص 149.

[4] عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص390

عقد وزراء الخارجية العرب في 31 جانفي 1961 مؤتمر ببغداد وقد اشترك فيه كل من الجمهورية العربية المتحدة وتونس، المغرب، لبنان، الأردن والسودان، الحكومة الجزائرية المؤقتة الجزائرية بحضور عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية.[1]

جرت مباحثات حول العديد من القضايا والتي من بينها قضية الجزائر وقد اتخذت بشأنها عدة قرارات والتي من بينها:

1.أن تركز وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية، وأن تسعى إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر.

2.تقديم المزيد من المساعدات المادية والمالية إلى حكومة الجزائر.

3.السماح لكل دولة عربية لرعاياها بالمشاركة في جيش التحرير الجزائري.

4.أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسي لقضية الجزائر.

5.تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا في حالة استمرار فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.

6.إرساء الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسيا وعسكريا وماليا ضد الجزائر.

7.التماس الدول الآسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومي في الجزائر تأييد هذه القرارات.[2]

4. مجلس الدفاع العربي المشترك 1961

استجابة وتلبية لرغبة الجزائريين في الدعم العربي تم في جوان 1961 بالقاهرة عقد اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك وتم فيه دراسة التطورات الحاصلة في القضية الجزائرية ومفاوضات ايفيان وخرج بالقرارات التالية:

1. تأييد موقف الحكومة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.

[1] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية1962/1954، ج1 المرجع السابق، ص 259.

[2] بشير سعدوني، المرجع نفسه، ص260.

2.تحميل فرنسا مسؤولية توقف المفاوضات والنتائج التي قد تترتب عنها.

3.اعتبار ما تقدمه الحكومة الجزائرية من حرص على استمرار المفاوضات وهذا دليل على رغبتها الصادقة في حل عادل يحقق أهداف الشعب.

كانت ترى جامعة الدول العربية أن هذا الاجتماع مميز فقد ضم وزراء الدفاع بدل وزراء الخارجية وتفعيل عملي لمجلس الدفاع المشترك الذي أنشأته الجامعة في 17 جوان 1950.[1]

ومما سبق نستنتج: أن القضية الجزائرية لقيت اهتماما وتعاطفا كبيرا من الوفود المشاركة إذ شكلت النقطة الأساسية في هذه المؤتمرات، كذلك دور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي كلف بمهمة تدويل القضية على الصعيد الخارجي، كما أن مؤتمر باندونغ كان أول انطلاقة للقضية فقد أقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة 1955 إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمالها، دون أن ننسى تعاطف وتضامن الجامعة العربية حول هذه القضية.

[1] بشير سعدوني، المرجع نفسه، ص261.

خاتمــة

من خلال دراستنا المتواضعة الموسومة ب: «إسهامات الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية 1945-1962» توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- جاء تأسيس جامعة الدول العربية نتيجة استراتيجية عربية تهدف إلى دمج الدول العربية في إطار منظمة إقليمية واحدة لتحقيق الوحدة السياسية للعرب والحفاظ على القومية العربية.
- تعتبر الجامعة العربية أول هيئة سعت إلى تحقيق السلم والأمن العربيين وكذلك الدفاع عن القضايا العربية والحفاظ على استقلال الدول الأعضاء وذلك انطلاقا من ميثاقها الموقع من طرف الدول المستقلة.
- لم يكن لدعم الجامعة العربية للثورة الجزائرية صدى في المقام الأول نظرا لظهورها مؤخرا على الساحة السياسية وتعثر العمل العسكري الموحد الذي تجلى في فشل الثورة المسلحة في المغرب العربي.
- كان القرار الأول الذي اتخذته جامعة الدول العربية لتوضيح القضية الجزائرية هو عقد اجتماع في 04ديسمبر 1945تعهدت خلاله ببذل جهود سياسية للتخفيف من الألام والاضطهاد الذي عانى منه العرب في شمال إفريقيا.
- احتضنت الجامعة العربية القضية الجزائرية نتيجة النشاط المكثف الذي قام به الوفد الجزائري الخارجي الذي سعى إلى كسب التعاطف والتأييد الدولي.
- احتضنت الدول العربية حكومة وشعبا ثورة التحرير الشعبية الجزائرية بدرجات متفاوتة لإيمانها بعدالة القضية الجزائرية فمصر وسوريا من أهم نماذج دول المشرق العربي الداعمة للثورة الجزائرية.
- يمكن القول بان مصر، السعودية، سوريا، الأردن، العراق مثلت خلفية خارجية لدعم الثورة الجزائرية واستطاعت بالفعل أن تقدم لها دعما مالي ولوجستيكي وحتى سيكولوجي فعال مكنها من الإستمرار والشعور بتضامن الأشقاء العرب معها ويظهر ذلك من خلال تصريحات واعترافات القادة الجزائريين.
- كانت مصر من أوائل الدول التي دعمت الثورة الجزائرية، حيث كانت معقلا للثوار ساحة لنشاطهم السياسي والدبلوماسي ومخزنا لتزويدهم بالسلاح.
- بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19سبتمبر1958، واعتراف الجامعة العربية ودولها الأعضاء بها، استطاعت تكثيف نشاطها السياسي الخارجي وكسب تضامن الدول العربة والإفريقية والآسيوية.

- استطاع الوفد الجزائري لجبهة التحرير أن يكتسب خبرة سياسية مكنته من المشاركة في العديد من المؤتمرات بداية بمؤتمر باندونغ كعضو ملاحظ.
- عندما كانت القضية الجزائرية في أمس الحاجة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي لإيصال صوتها إلى العالم وتدويل قضيتها، دعمتها الجامعة العربية في مختلف الهيئات والمنتديات الدولية رغم سعي فرنسا جاهدة للتأثير فيها وجعلها تخدم أهدافها الإستعمارية.
- توج النشاط الدبلوماسي للجامعة العربية بتفعيل الساحة الدولية لصالح الثورة الجزائرية.

-يمكن اعتبار مؤتمر باندونغ بمثابة شهادة ميلاد لجبهة التحرير الوطني وأول انتصار سياسي لها حيث كسبت الثورة من ورائه مزيدا من التأييد على الصعيدين العربي والقاري.

- تمكنت الجامعة العربية بفضل مساعيها الدبلوماسية من تسجيل القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- عرفت القضية الجزائرية العديد من التطورات خلال دورات الأمم المتحدة.
- أثبتت المساعي العربية في هيئة الأمم المتحدة أن الجزائر جزائرية وكذبت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- تواصلت اهتمامات الجامعة العربية بالقضية الجزائرية في المؤتمرات العربية وكان لها دور فعال في إسماع صوت الجزائر والدفاع عنها.

الملاحق

الملحق رقم 01: ميثاق جامعة الدول العربية[1]

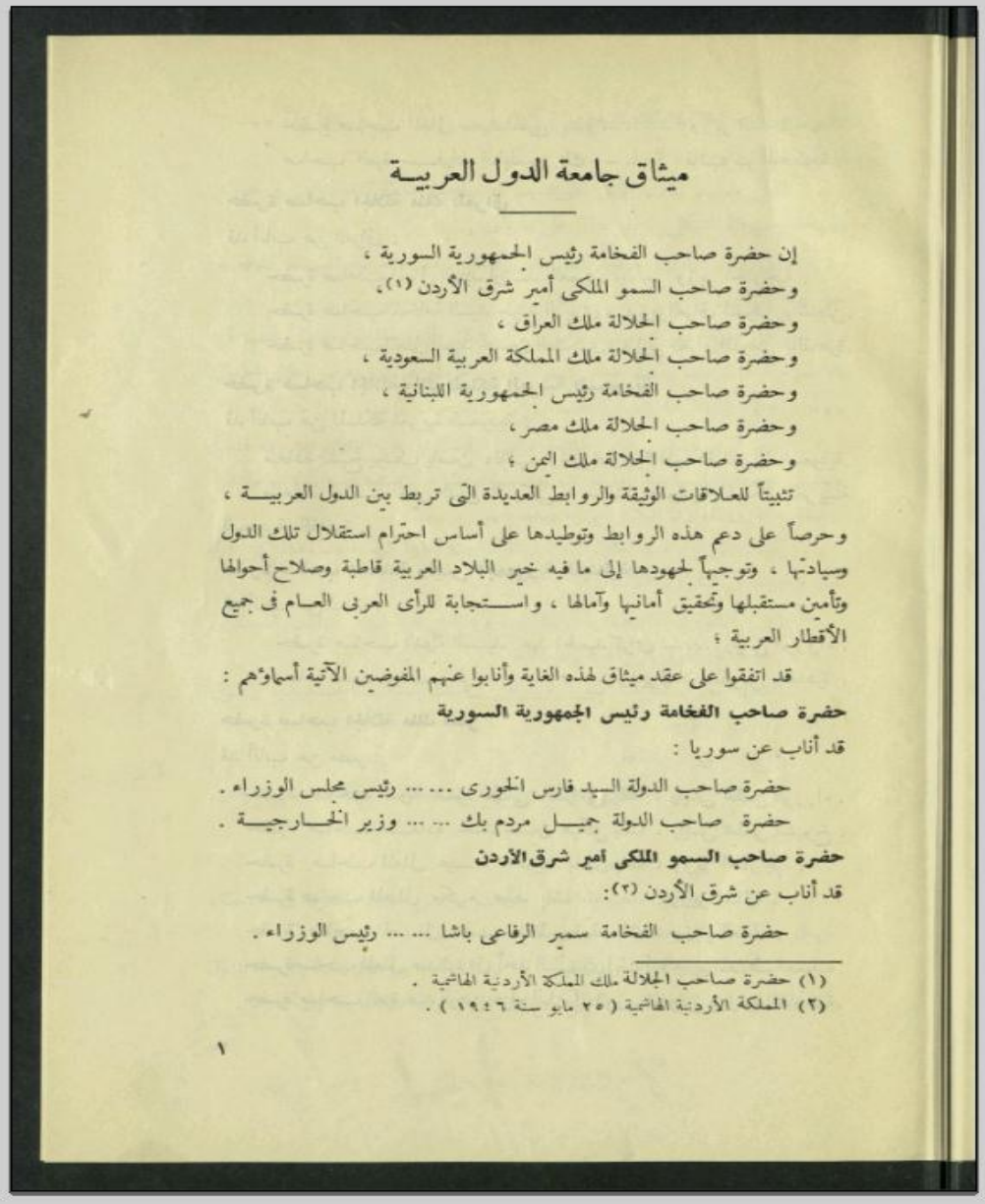

ميثاق جامعة الدول العربيـة

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ،
وحضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الأردن (١)،
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ،
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن ؛

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربيـة ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واسـتجابة للرأى العربى العـام فى جميع الأقطار العربية ؛

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

قد أناب عن سوريا :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى ... ... رئيس مجلس الوزراء .
حضرة صاحب الدولة جميـل مردم بك ... ... وزير الخـارجيـة .

حضرة صاحب السمو الملكى امير شرق الأردن

قد أناب عن شرق الأردن (٢):

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا ... ... رئيس الوزراء .

(١) حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية .
(٢) المملكة الأردنية الهاشمية (٢٥ مايو سنة ١٩٤٦) .

١

[1] أحمد موسى، مرجع سابق، ص 1.

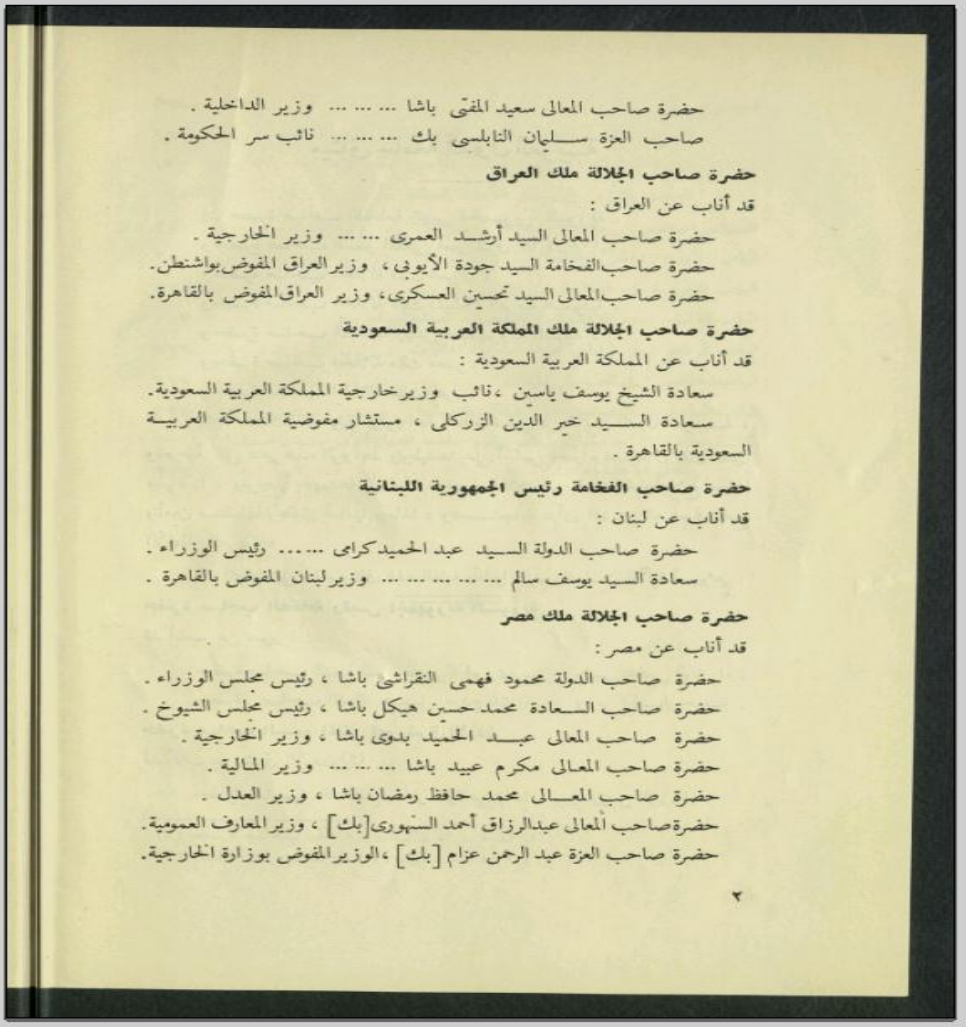

حضرة صاحب المعالى سعيد المفتى باشا ... ... وزير الداخلية .
صاحب العزة سليمان النابلسى بك ... ... نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالى السيد أرشد العمرى ... ... وزير الخارجية .
حضرة صاحب الفخامة السيد جودة الأيوبى ، وزير العراق المفوض بواشنطن.
حضرة صاحب المعالى السيد تحسين العسكرى ، وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.
سعادة السيد خير الدين الزركلى ، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامى ... ... رئيس الوزراء .
سعادة السيد يوسف سالم ... ... وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، رئيس مجلس الوزراء .
حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ .
حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوى باشا ، وزير الخارجية .
حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ... ... وزير المالية .
حضرة صاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا ، وزير العدل .
حضرة صاحب المعالى عبد الرزاق أحمد السنهورى [بك] ، وزير المعارف العمومية.
حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام [بك] ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

٢

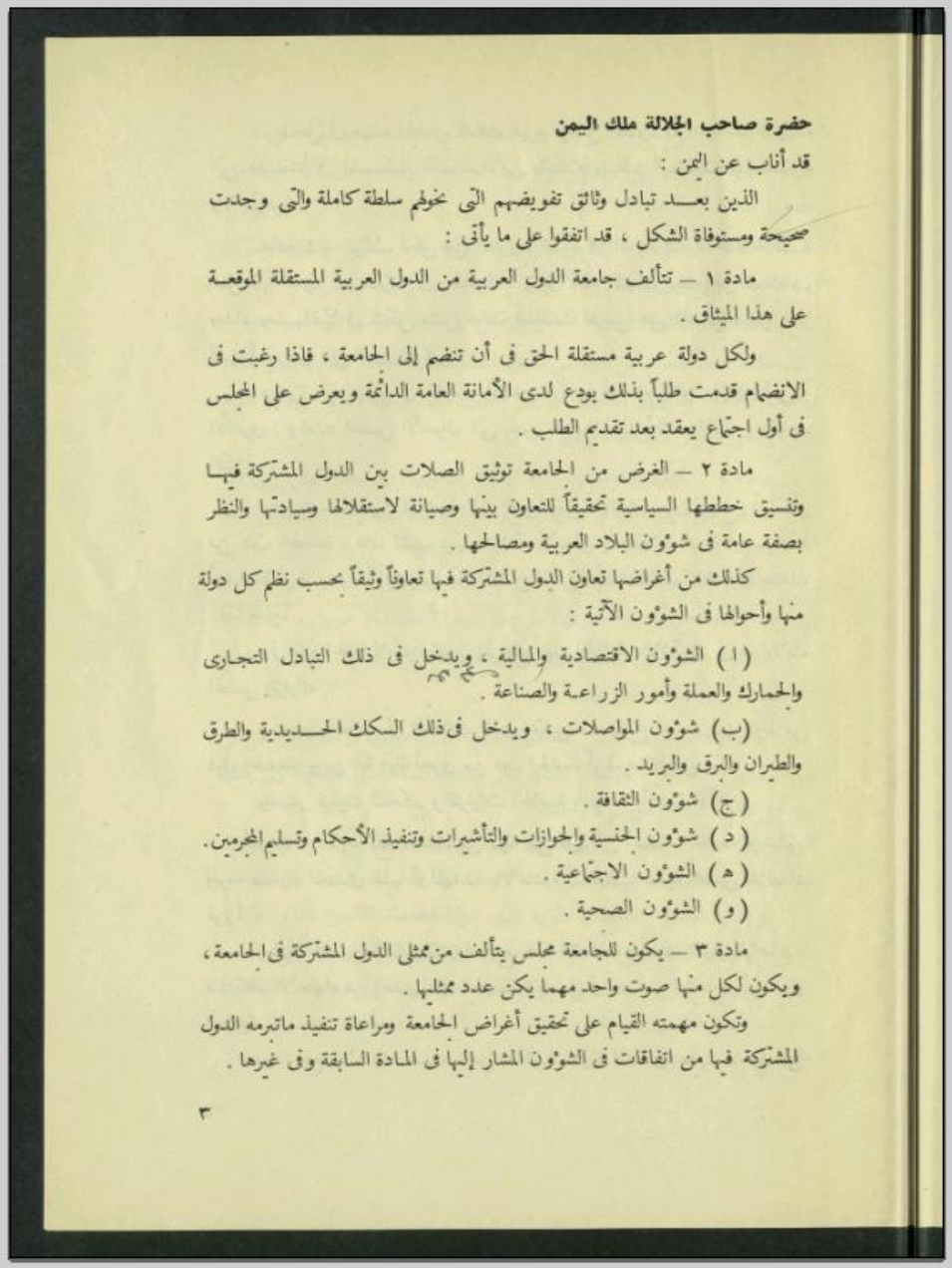

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشؤون الآتية :

(ا) الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات ، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

٣

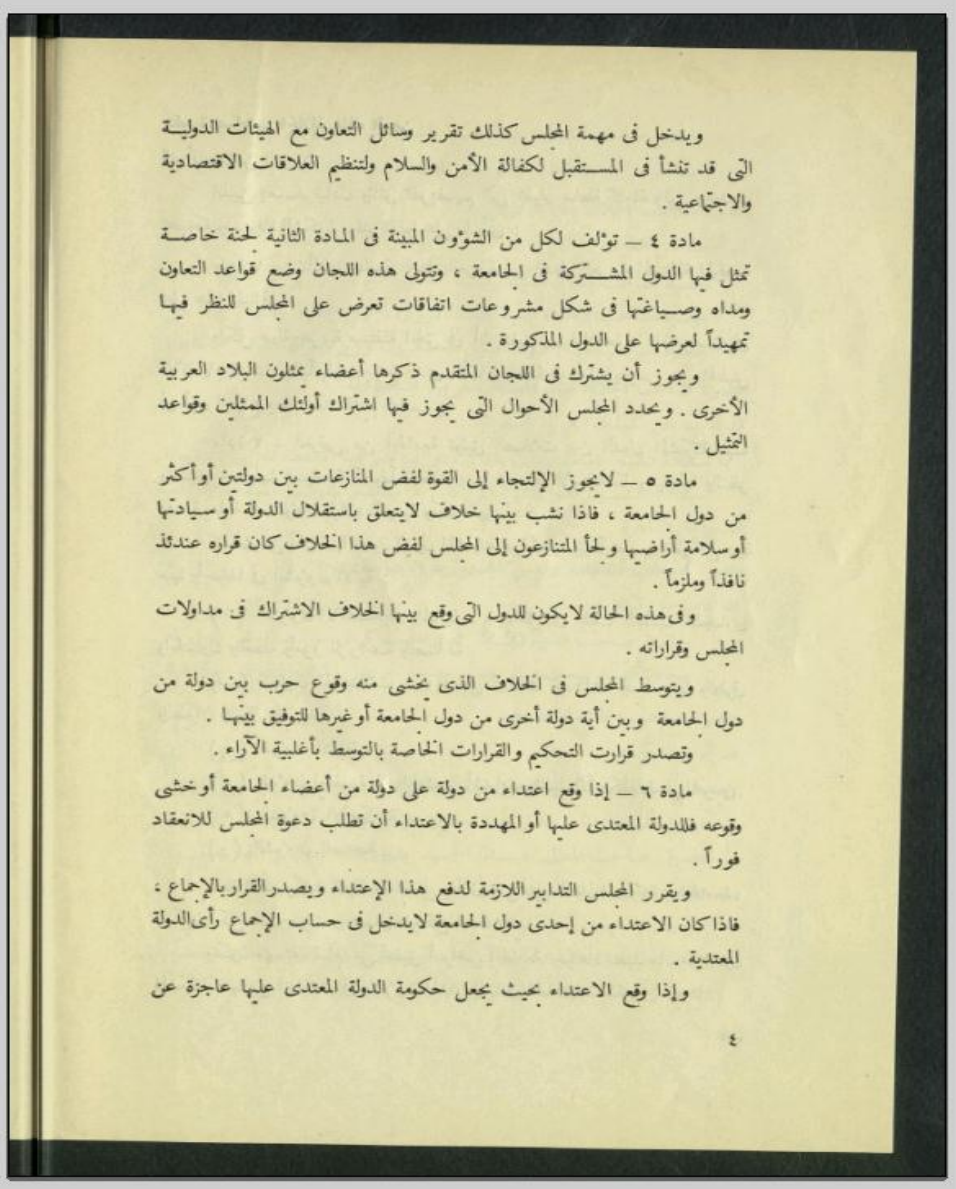

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشؤون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى . ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ — لايجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينها خلاف لايتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفى هذه الحالة لايكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها .

وتصدر قرارت التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ — إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الإعتداء ويصدر القرار بالإجماع ؛ فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لايدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن

الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الإتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لاتلزم ولاتقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس واكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام . ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين.

ويكون الأمين العام فى درجة سفير والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين .

ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ — يعدّ الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام .

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشؤون الآتية :

(ا) شؤون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ويجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لاتقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

٦

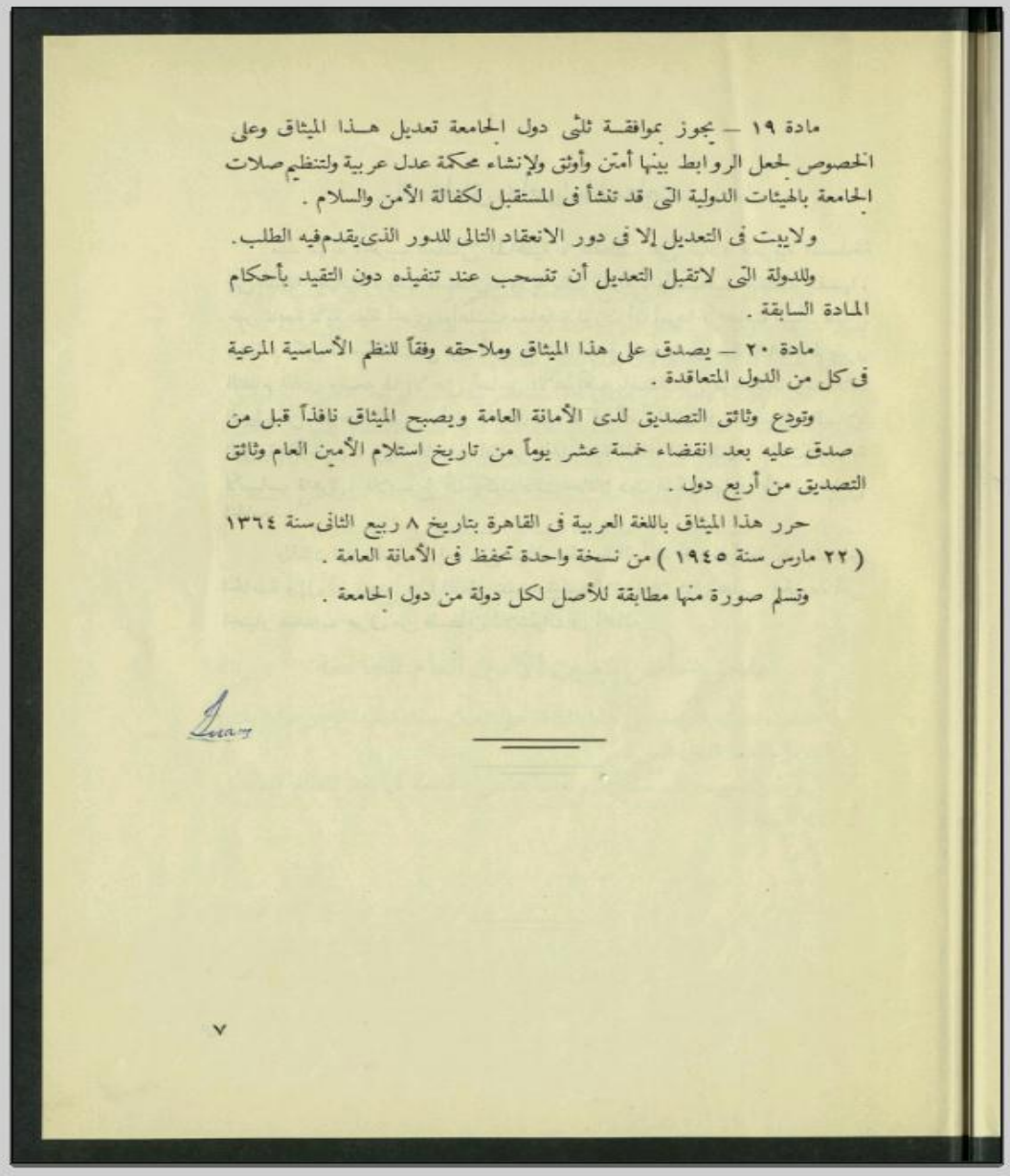

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب.

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

٧

الملحق رقم 02: تهنئة رئيس مجلس جامعة الدول العربية للجزائر بمناسبة قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

رئاسة
الحكومة المؤقتة
الجمهورية الجزائرية

القاهرة في 1958/10/06

السيد أسعد الفقيـــه
رئيس مجلس جامعة الدول العربية

تلقيت بكامل التقدير والامتنان تهنئتكم الأخوية الرقيقة بمناسبة قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما كان لتأكيدكم باسم الدول أعضاء الجامعـــة استمرار وقوفها ومؤازرتها للقضية الجزائرية أطيب الأثـــر في نفـــوس أعضـــاء حكومة الجمهورية الجزائرية.

وإني أرجو يا سيادة الرئيس أن تبلغوا أشقاءنا أعضاء الجامعة شكرنا الحـــار وتقديرنا الصادق للجهود الكريمة الميمونة التي تبذلها جامعتنا في سبيل قضيتنا.

وإننا ندعو الله أن يوفقنا لما فيه خير شعبنا العربي، وسلام الإنســـان إنه سميع مجيب.

رئيـــس الحكومـــة
فرحات عباس

—121—

Scanné avec CamScanner

[1] أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 121.

الملحق رقم 03: تخصيص 02 مليون جنيه استرليني للجزائر المجاهدة سنة 1958:[1]

تخصيص 02 مليون جنيه إسترليني
للجزائر المجاهدة سنة 1958

حددت الأمانة العامة للجامعة العربية موازنة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني قدرت بمبلغ 02 مليون جنيه إسترليني بعد دراسة لخبرائها مع التشاور مع مندوبي الدول الأعضاء لدى الجامعة.

وتم توزيع هذا المبلغ حسب أنصبة الدول الأعضاء حسب التالي:

الدول الأعضاء	جنيه إسترليني	النسبة المئوية
المملكة الأردنية الهاشمية	56.400	% 2.82
جمهورية السودان	120.000	% 06
المملكة العراقية	319.600	% 15.98
المملكة العربية السعودية	291.400	% 14.57
الجمهورية العربية المتحدة	**10.058.000**	**% 50.27**
الجمهورية اللبنانية	112.800	% 5.64
المملكة الليبية المتحدة	37.600	% 1.88
المملكة المتوكلية اليمنية	56.400	% 2.82
	2.000.000	**% 100**

[1] المرجع نفسه، ص 122.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1. نايت بلقاسم مولود بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
2. الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، د س.
3. الشقيري أحمد، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، الطبعة الالكترونية الأولى، دار النهار، بيروت،2005.
4. علوان محمد، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة1957-1958، تر علي تابليت وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د ط، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر،2007.
5. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، د ط، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
6. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر،2009.
7. مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، د ط، تر: فارس غصوب، دار الغرابي، د س.
8. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

المصادر باللغة الفرنسية:

1. Alistaire Horne, histoire de guerre d'Algerie, édition albin michel, Paris, 1999.
2. Cheurfi Achour, dictionnaire des livres sur la révolution Algérienne de1954 à nos jours, éd du centre national d'Etudes et de recherches sur le mouvement national et la révolution du1er novembre1954, Edition Houma, Alger.

الصحف المصدرية:

1. جريدة المجاهد، الاصداء العالمية،27 ماي 1960، ج 3.
2. جريدة المجاهد، العرب يدركون مسؤوليتهم نحو الجزائر، ج3.
3. جريدة المجاهد، رسالة الدول الاسيوية والافريقية إلى السكريتارية العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، ج 3، 1960/08/08.

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم شريف طارق، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 _ 1958آخر ملوك العراق، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، سوريا،2011، ص12.
2. احمد ابو القاسم إبراهيم، جامعة الدول العربية قراءة في التاريخ العربي المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، د س.
3. أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية (1960-1961)، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
4. أفكيرين محسن، قانون المنظمات الدولية، د ط، دار النهضة العربية، 2010.
5. البراوى راشد، مشروع سوريا الكبرى، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1947.
6. بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، دار ثالة، 2009.
7. بصري مير، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، بيروت (لبنان)،1999.
8. بلاسي نبيل أحمد، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.
9. بلقاسم محمد، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية -الجهة الشرقية-1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د س.
10. بن سلطان عمار وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، 2007.
11. بن غلاب غالب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية(الرياض)، 2010.
12. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
13. بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954، 1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، د ط، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د س.
14. عبد الرحمان التكريتي بثينة، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2000.
15. حلة محمد علي، موقف الو م أ من الوحدة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014.
16. حمادي سعدون، القومية والوحدة العربية سألني سائل فأجبت، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994-2000.
17. خوري يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001.

18. خوري يوسف، المشاريع الوحدوية العربية1913 _1989، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1988_1990.
19. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة، الجزائر،2005.
20. الدقاق محمد السعيد، التنظيم الدولي، د ط، الدار الجامعية، مصر(الإسكندرية)، د س.
21. الدوري عبد العزيز وآخرون، الوحدة العربية تجاربيها وتوقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
22. الذهبي اليوبيل، الوقائع الأساسية في مسيرة جامعة الدول العربية، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، د س.
23. الرزاز منيف، الوحدة العربية هل لها من سبيل، د ط، منشورات الطليعة العربية، تونس، 1989.
24. رودنسون مكسيم وآخرون، الأمة والمسألة القومية والوحدة العربية الماركسية، ط1، دار الحقيقة، بيروت،1971.
25. ساطع الحصيري أبو خلدون، ثقافتنا في جامعة الدول العربية، ط خ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
26. سعدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية1954 -1962، ج1، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
27. سعدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962من خلال الخطاب الرسمي، د ط، ج2، دار مداني للطباعة والنشر، الجزائر،2013.
28. السعيد عثمان، قضية الوحدة العربية في فكر الأستاذ ميشيل عفلق، د ط، منشورات الطليعة، تونس ،1993.
29. سعيد مكاوي نجلاء، مشروع سوريا الكبرى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت (لبنان)، 2010.
30. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1962-1954، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 1994.
31. سيف الدولة عصمت، أسس الوحدة العربية، د ط، مطبعة عبده، القاهرة، دس
32. الشيخ نورهان، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، د ط، بيروت (لبنان)، د س.
33. الصغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954-1962)، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
34. عارف جميل، الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية، ط1، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1995.
35. عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية 1945_1985 دراسة تاريخية وسياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

36. عزام عبد الرحمان، الرسالة الخالدة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2010.
37. العطار حسن، المنظمات الدولية، ط1، مطبعة شفيق، العراق (بغداد)، 1970.
38. العمري عمر صالح، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962م، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص 60.
39. عمورة عمار، موجزفي تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
40. الفتلاوي سهيل حسين، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، ط1، دار الحامد، عمان، 2011.
41. مأمون مصطفى، قانون المنظمات الدولية، د ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1999.
42. المتولي العربي محسن محمد، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)،2005.
43. محب محمد، نشأة المنظمات الدولية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، د س.
44. محمد العيني هبة وآخرون، المنظمات الدولية والإقليمية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.
45. محمد الموافي عبد الحميد، مصر في جامعة الدول العربية، د ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1983.
46. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، ط1، دار النهضة العربية، 1978.
47. مقلاتي عبد الله، لميش صالح، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج 4، شمس الزيبان، الجزائر، د س.
48. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى1962، ط2، دار هومة، الجزائر،2007.
49. موسى أحمد، ميثاق جامعة الدول العربية، د ط، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة،1948.
50. هيكل يوسف، نحو الوحدة العربية، د ط، دار المعارف، مصر، 1945، ص37.

المجلات والمقالات:

1. بن عون الزبير، ماهية الايديولوجية، مجلة الحوار الثقافي، م 8، ع 1، جانفي 2019.
2. بوسبتة محمد الصغير، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، المركز الجامعي ميلة، د س.
3. بوضربة عمر، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسالة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، م 04، ع01، مارس2020.
4. بولجويجة سعاد، إسهامات الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية 1945-1962، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، م 60، ع 02، أكتوبر 2022.
5. تابليت علي، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، مجلة أول نوفمبر، ع156/155، 1997.
6. تلي رفيق، دور دول المغرب العربي في دعم القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م04، ع04، أكتوبر 2021.
7. تلي رفيق، نفي محمد بن يوسف (محمد الخامس) من طرف السلطات الفرنسية، مجلة متون، م12، ع2، أوت 2020.
8. حميدي مليكة، شهرة بوهلة، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة الوطنية(1956-1959)جريدة المجاهد أنموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م02، ع02، ديسمبر2018.
9. حمير صالح، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الافرواسيوية 1955-1961، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، تبسة (الجزائر)، 12ديسمبر2018.
10. خليفي عبد القادر، المؤتمرات الافرو-آسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع08، ماي2003.
11. خليفي عبد القادر، باندونغ بداية يقظة، مجلة عصور، ع30-31، جويلية-ديسمبر 2016.
12. خيشان محمد، تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال الفترة(1954-1956)، مجلة المصادر، ع14، د س.
13. الداودي نور الدين، مؤتمر الدار البيضاء اتحاد افريقي حداثي لم يكتب له النجاح، مجلة دورية كان التاريخية المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، م13، ع47، د م، مارس 2020.
14. ذنون فواز موفق، جامعة الدول العربية الواقع والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م6، ع2، 23_2007/05/24.
15. الرفاعي محمد علي، جامعة الدول العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.

16. سحولي بشير، موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية 1945-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، د س.
17. سعدوني بشير، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع08، د س.
18. سعودي أحمد، هاجس الوحدة العربية ومقتضياتها في أدب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة مقامات، م4، ع2، 2020.
19. سعيود أحمد، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، المصادر، ع12، جانفي2023.
20. عبد التواب أسامة، محمد عبد العظيم، مجموعة الدار البيضاء 1961-1963نموذج للبعد الثوري في العلاقات المصرية المغربية، ج2، مجلة وقائع التاريخية، ع34، جانفي 2021.
21. فخري كريم، ذاكرة عراقية رشيد عالي الكيلاني قاد انتفاضة 1941 بروح سياسية وليست ثورية، مجلة ذاكرة عراقية، ع1360، الثلاثاء 4نوفمبر 2008.
22. قبائلي أمال، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة1957-1958، مجلة المصادر، ع29، د س.
23. كرفاع المختار الطاهر، فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي، مجلة الجامعة، م13، ع15، 2013.
24. كرليل عبد القادر، مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة1955-1962، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع 11، ديسمبر2017.
25. كرليل عبد القادر، مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة1955 -1962، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع11، ديسمبر 2017.
26. محمدي محمد، عبد الرحمان عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري 1945-1952، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م6، ع16، 2018/12.
27. مقلاتي عبد الله، أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، المجلة التاريخية الجزائرية، ع08، جوان2018.
28. نافعة حسن، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية في القضية الفلسطينية، المستقبل العربي، ع42، أكتوبر1982.
29. هدار رانيا، دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن ألمغاربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي، مجلة الدراسات الإفريقية، ع4، 2016/05/15.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بلهادي زليخة، النظام القانوني لجامعة الدول العربية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (بن عكنون)، 2013.
2. بن نكاع عصام، إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2005، ص25.
3. صالح العرامي أحمد أحمد، دور الجامعة العربية في إستقلال المغرب العربي 1945-،1962، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت، الأردن،2001، 2002.
4. عصماني أحمد، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال تصريحات قادتها(1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر،2001.
5. لميش صالح، مصر وثورة الجزائر 1954-1962، رسالة ماجستير، 1988
6. معلم زليخة، الجهود الدبلوماسية للدول الافروآسيوية اتجاه القضية الجزائرية(1955-1962)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2021-2022.
7. هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي1945قالمة،2016.

المواقع الالكترونية:

1. جوارنا محمد، تعريف جامعة الدول العربية، موقع:www.mawdoo3.com ، أطلع عليه يوم 2023/03/23، على الساعة 00:34.

2. مهند محمد، جامعة الدول العربية فكرة بريطانية، موقعwww.almayadeen.net، أطلع عليه يوم 2023/03/21 على الساعة 19:07.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الشكر	-
الاهداء	-
قائمة المختصرات	-
مقدمة	أ-هـ
الفصل التمهيدي: نبذة عن جامعة الدول العربية	-
أولا: فكرة انشاء الجامعة العربية	07
1. مرحلة المشاورات	10
2. مرحلة قيام جامعة الدول العربية.	13
3. المعاهدات والاتفاقيات	14
ثانيا: المنظمة الإقليمية	15
1. مفهوم جامعة الدول العربية	15
2. أهدافها ومبادئها	16
3. الفروع الرئيسية للجامعة العربية.	17
ثالثا: العضوية في الجامعة العربية.	21
1. العضوية الأصلية.	21
2. العضوية بالانضمام	21
3. شروط العضوية.	21
4. عوارض العضوية.	22
الفصل الثاني: صور دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية.	
أولا: الدعم السياسي	26
ثانيا: الدعم المادي والعسكري	32
ثالثا: الدعم السيكولوجي (المعنوي)	36
الفصل الثالث: مساعي الجامعة العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.	
أولا: مؤتمر باندونغ 1955.	44

ثانيا: هيئة الأمم المتحدة.	47
ثالثا: المؤتمرات العربية.	57
1. مؤتمر شتورة 1960.	57
2. مؤتمر الدار البيضاء 1960.	58
3. مؤتمر وزارة خارجية الدول العربية.	60
4. مجلس الدفاع العربي المشترك 1961.	61
الخاتمة.	64
الملاحق.	67
قائمة المصادر و المراجع.	77
فهرس الموضوعات	85

ملخـــص

الملخص:

عالجت هذه الدراسة إسهامات جامعة الدول العربية في تدويل القضية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1945-1962، وهدفت إلى إبراز الدعم السياسي، المادي، العسكري، المعنوي من طرف هذه الهيئة اتجاه القضية الجزائرية، وإلى توضيح مساعيها نحوها وتسجيلها في المحافل الدولية.

أفضت الدراسة إلى ضرورة الوقوف على أن جامعة الدول العربية اعتبرت القضية الجزائرية قضيتها الأساسية والجوهرية وسعت إلى إيصالها إلى هيئة الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية:

جامعة الدول العربية، القضية الجزائرية، المحافل الدولية، الأمم المتحدة، الدعم المادي، الدعم السياسي، الدعم العسكري، الدعم المعنوي.

Abstract :

This study dealt with the contributions of the league of Arab States in the internationalisation of the Algerian issue between (1945-1962), its aim was to bring into view to the moral case and to clarify its efforts twards it and registred it in the international forums.

This study, also, resulted on the necessity to show that the league of Arab States considred the Algerian case its own, principal and fondamental case and worked hard to deliver it to the United Nations.

Key words :

League of Arab States, Algerian case, International forums,United Nations, Financial or material support.